" الكترونية إجراءات التقاضي ودورها في الحد من الفساد الإداري في مرفق العدالة"

Electronic litigation procedures And its role in reducing administrative corruption in the justice facility

بحث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

Legal and economic dimensions of the litigation system in the twenty-first century

إعداد

المستشار .د/ حسام الدين رتيب طنطاوي

نائب رئيس مجلس الدولة

Counselor Dr./Hossam ELdeen Rateep Shehata Tantawy

Vice-President of the State Council.

" الكترونية إجراءات التقاضي ودورها في الحد من الفساد الإداري في مرفق العدالة"

ملخص البحث:

إن العمل بنظام المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الاشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور اطرافها أو وكلائهم وتقديم ادلة الاثبات والترافع وتقديم الطعون والقيام بكافة الاجراءات من خلال وسائل الكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية كونها تتميز بسرعة انجاز الدعاوى وتبسيط اجراءات التقاضي من اي مكان دون الحضور الشخصي، وللمحكمة كل ذلك مصحوب بالمحافظة على امن المستندات المقدمة الكترونيا وحفظها من التلاعب مع امكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم.

ويثور التساؤل الحقيقي عما إذا كان استخدام وسائل التقاضي الالكتروني يساعد على تقليل الفساد والحد منه من خلال توثيق طلبات المتقاضين ودفوعهم ومذكراتهم بما لا يسمح بالتلاعب في الصياغة لأي شخص فلا يستطيع أحد أن يحذف أو يضيف أو يختصر العبارات الواردة بأي وثيقة، وكذلك يؤدي تعامل المتقاضين أو من يمثلهم عن بعد (بالدخول إلى الموقع الرقمي للمحكمة) إلى تقليل كثافة المترددين على المحاكم لرفعها وقيدها ومتابعتها من ناحية، وإلى توفير الجهد على ذوي الشأن وذلك بمعرفة الإجراءات المتتابعة رقمياً، ومما يؤكد تقليل الفساد هو توفير الوقت اللازم لتلقي مكاتب إدارة الدعوى لصحف الدعاوى والطعون وقيدها في السجلات المعدة لذلك وتقليل الجهد في فحص المستندات وتقسيمها وفقا لموضوعاتها، وكذلك توفير وقت اعلان المدعي عليه أو من يمثله بالدعوى أو بأدلتها او اطلاعه عليها رقمياً لإعداد دفاعه، ويؤدي أيضاً

إلى تقليل مواعيد الحضور والمسافة المحددة قانوناً، وسرعة تحديد الجلسة الأولى لنظر الدعوى والعلم بها من خلال تحديدها آلياً، لمنع التلاعب بعدم التدخل للعنصر البشري فيه ذلك، كما يؤدي إلى عدم تعرض مستندات الخصوم إلى ضياعها أو اتلافها أو تزويرها أو على الاقل القدرة على تحديد المسؤول على ذلك أم لا؟.

ومن هذا يوجب الامر التعرف على أبعاد تأثير استخدام التقاضي الالكتروني عن الحد من الفساد، وإلى أي مدى يؤثر هذا التناول في زيادة وسرعة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء.

الكلمات الدالة

التقاضي الالكتروني- إجراءات الدعوى- الحد من الفساد الإداري – مرفق العدالة.

Abstract

Working with the electronic court system, taking advantage of information technology, and creating modern means and systems that enable people to register their claims, pay their fees, have the parties or their agents present, provide evidence of proof and pleading, submit appeals, and carry out all procedures through electronic means that differ from traditional means, as they are characterized by the speed of completing claims and simplifying litigation procedures. From anywhere without personal presence, The court has the right to do all of this, accompanied by maintaining the security of documents submitted electronically, protecting them from tampering, and making them accessible to authorized persons.

The real question arises as to whether the use of electronic litigation means helps reduce and limit corruption by documenting litigants' requests, defenses, and memorandums in a way that does not allow anyone to tamper with the wording, so no one can delete, add, or abbreviate the phrases contained in any document.

In addition, dealing with claimants or representing them remotely (by accessing the court's digital website) leads to reducing the participation of those who attend the trials, restricting them and following them up on the one hand, and working to save effort among them by knowing the successive measures digitally, which

has contributed to reducing the downtime. Saving time for office management, I specialized in managing representation and aid newspapers and restricting them in logging in, so we examined the effort in the documents and classified them according to their topics.

As well as providing time to notify him or his representative of the case or its evidence, or informing it digitally to activate it, it also leads to reducing the dates for attendance and the legally specified distance, and speeding up the determination of the first session for consideration and information by specifying it automatically, and preventing the human element from tampering with it.

It also prevents the loss, destruction, or forgery of opponents' documents, or at least the ability to determine who is responsible for that or not?

From this, it is necessary to recognize the dimensions of the impact of the use of electronic litigation on reducing corruption, and to what extent this approach affects the increase and speed of adjudication of lawsuits before the judiciary.

Key words: Electronic litigation - procedures in the case - reducing corruption - judicial facility.

المقدمة

إن التقاضي الالكتروني له دور كبير في التخفيف من حدة وتضخم وتعدد الاجراءات العادية أمام القضاء، ولا يخفى الاثر الاقتصادي لهذا النظام كونه يخفف من مصاريف ونفقات الدعوى إلى جانب التخفيف عن كاهل الدولة الاقتصادي في هذا الخصوص(١).

وبما أن القضاء يعد من اهم مرافق الدولة السيادية التي تقوم عليها الدولة كان الاجدر ان يكون للتكنلوجيا الحديثة دور في ادارة العمل القضائي، ذلك ان شكلية الاجراءات القضائية والتي تركزت ولفترة طويلة في بعض البلدان المتمسكة بها بالكتابة التقليدية على المحررات الورقية والتي في اغلب الاحيان يتم بطلانها لإخلالها بالإجراءات الشكلية او عدم مراعاتها، لذلك ظهرت الحاجة الماسة بضرورة اللحاق بركب التطور التكنولوجي في مجال العمل القضائي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والتوقيع الالكتروني والكتابة على محررات الكترونية في الاجراءات القضائية(٢).

ولعل التحول نحو نظم التقاضي الالكتروني يقتضي توافر آليات ووسائل ومتطلبات مباشرته، قبل اتخاذ خطوات التحول الفعلي – والتي تمت بالفعل - وهذه المتطلبات والوسائل منها ما هو قانوني وتشريعي، ومنها ما هو تقني وفني، ومنها ما هو إداري، وجميع ذلك مرهون بضمان سرية وخصوصية المعلومات التي يدلي بها الخصوم

(١) ذاكر أحمد إبراهيم – دور التقاضي الالكتروني في الحد من التضخم الاجرائي – مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ العدد ٣٩ عام ٢٠٢١ – ص ٥٢٧

(٢) ذاكر أحمد إبراهيم – دور التقاضي الالكتروني في الحد من التضخم الاجرائي – مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ العدد ٣٩ عام ٢٠٢١ – ص ٥٢٩

في قضاياهم، والحفاظ على سرية المعلومات القضائية التي تتداول في ساحات المحاكم [١].

والعمل بنظام المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الاشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور اطرافها أو وكلائهم وتقديم ادلة الاثبات والترافع وتقديم الطعون والقيام بكافة الاجراءات من خلال وسائل الكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية كونها تتميز بسرعة انجاز الدعاوى وتبسيط اجراءات التقاضي من اي مكان دون الحضور الشخصي، وللمحكمة كل ذلك مصحوب بالمحافظة على امن المستندات المقدمة الكترونيا وحفظها من التلاعب مع امكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم[٢].

ويكتسب التعامل بنظام التقاضي الإلكتروني عن بعد جاذبية خاصة، لجوانب التسهيل في رفع الدعاوى وتقديم الطلبات وسداد الرسوم عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية، إلا أنه في نظر البعض قد يوجد بعض التعقيدات الداخلية والخارجية، وقد تنشأ بسببها بعض المشكلات أثناء مباشرة الدعوى الإلكترونية تتمثل في أمن المعلومات والمعاملات الإلكترونية [٣].

(١) عبد الله عبد الحي الصاوي – تكنولوجيا القضاء وتطوير اجراءات التقاضي المدني دراسة تحليلية في القانون المصري والإماراتي – مجلة قطاع الشريعة والقانون - العدد الثاني عشر ٢٠٢٠/٢٠٢١ ص ٧٠٧

(٢) الدكتور/ عمر لطيف كريم العبيدي – التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة – مجلة جامعة تكريت للحقوق – السنة ١ المجلد ١ العدد ٢ الجزء ١ – آذار ٢٠١٧ – ص ٥٠٩.

(٣) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٤٦.

وتبني فكرة التقاضي الالكتروني يعد وسيلة للارتقاء بالقضاء في مواكبة التطورات في المجال القانوني والقضائي على المستوى الوطني والدولي، ولقد برز التقاضي الالكتروني الذي تميز بسرعة الفصل في القضايا وتخفيف عبء انتقال المتقاضين بين المحاكم العادية والتي من عيوبها البطء في الاجراءات والاعباء المالية الضخمة(١).

ولا شك أن استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي سوف يقضي على كثير من السلبيات الموجود في الوسائل التقليدية التي سنتها القوانين الاجرائية، ومن تلك الاشكاليات، إشكالية تنازع وتدافع الاختصاص القضائي، وكذلك إشكالية حضور الخصوم وغيابهم، وإشكالية تنظيم إجراءات الجلسة، وإشكالية الدفوع وطلبات الخصوم، وإشكالية إصدار الحكم وتسبيبه وتسليمه للخصوم، وإشكالية الطعن على الأحكام (٢).

لذلك فليس هناك غضاضة، في استعمال الوسائل الإلكترونية للتغلب على السلبيات التي يمكن أن تحدث أثناء نظر الدعوى القضائية بدءً من نظرها، وانتهاء بصدور حكم نهائي فيها، فعن طريق الوسائل الالكترونية، يمكن طلب البيانات التي تؤيد دعوى المدعي وإلا لن يتم النظر فيها إلا بعد استيفاء تلك البيانات الشرعية، كذلك يمكن تعديل قواعد إجراءات حضور الخصوم وغيابهم، واستبدالها بالوسائل الالكترونية، إضافة لذلك، فإن استعمال الوسائل الالكترونية يمكن أن يقضي على مشكلة من المشاكل الإجرائية المعقدة وهى تنازع وتدافع الاختصاص الولائي للمحاكم، فكم من دعاوى

(١) معزوز دليلة. (٢٠٢١). التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة- المحلل القانوني، مجلد ٣، العدد ١، ص ١٣

(٢) دكتور/ أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خص ديسمبر ٢٠١٢ - ص ١٩٩

قضائية تم رفعها لدى محكمة مُختصة بنظر الدعاوي المدنية، ثم بعد عدة سنوات من نظرها وصدور حكم قضائي فيها، يتم إلغاء الحكم الصادر لعدم الاختصاص لسبب أن طبيعة المنازعة يَختص بّها القضاء الإداري مثلا، أو لسبب آخر من أسباب عدم الاختصاص، ولا يَفي الضرر الجسيم الذي يلحق بالخصوم من ضياع وقت وجهد وتكاليف، في مثل هذه الحالات(١).

ولقد أطلقت وزارة العدل منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" كنواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يمكّن المشروع المحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد رسومها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام ٢٠١٩ بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩.

وفى ضوء ما تقدم ، فقد استدعت الضرورة الاتجاه نحو استعمال الوسائل الالكترونية للتقاضي الالكتروني والذي سوف يساعد القضاء والخصوم، في سرعة انجاز الدعاوي، سواء من حيث تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع، أو في تقديم البيانات اللازمة لتأييد المطالبة القضائية، أو في سرعة حضور الخصوم وغيابهم عن الجلسات، أو في سرعة تصحيح الأحكام وتفسيرها، أو استلام الأحكام وتمكين الخصوم من تقديم الطعون عليها بالوسائل الالكترونية، كل ذلك سيؤدي إلى عدالة نَاجزة وسريعة، وهو ما

(١) دكتور/ أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خص ديسمبر ٢٠١٢ – ص ٢٠١

يحقق آمال المتقاضين والقضاء على السواء، هذه التحديات، تدفع وبلا شك، نحو تطوير نظم العدالة التقليدية، واستبدالها بنظم عدالة الكترونية، فإجراءات التقاضي الالكترونية التي تتسم بالنزاهة والفعالية والكفاءة من مؤشرات تميز القضاء وتحقيق العدالة، فتحديد مناطق القصور في إجراءات التقاضي، ومن ثم وضع مقترحات للتحسين، بناء على تحليل ووصف إجراءات التقاضي، تعد نعم الأمور الحاسمة، والتي يمكن معالجتها من خلال الوسائل الالكترونية(١).

وأيضا، يمكن من خلال استعمال الوسائل الالكترونية، عمل قياس لأداء البيئة العدلية، من خلال حساب الفترات الزمنية التي تستغرق لإنهاء الخصومات القضائية، كما تؤدي إلى البحث عن طرق بديلة لوضع آليات لفض المنازعات ولا يَفي، أن التحديات التي تثيرها البيئة الرقمية بشأن المسائل القانونية، سواء الإجرائية منها، وغير الإجرائية، سيدفع العالم نحو توحيد النظم القانونية سواء في الإجراءات، أو التعاملات، وهو ما ظهرت بذرته الأولى بخصوص القواعد القانونية بشأن التعاملات الالكترونية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الأمر الذي نرى معه، ضرورة توحيد جهود للبلدان العربية نحو اعتماد مشروع موحد لأنظمة التعاملات الالكترونية(٢).

ولعل استخدام وسائل التقاضي الالكتروني يساعد على تقليل الفساد والحد منه وذلك من خلال توثيق طلبات المتقاضين ودفوعهم ومذكراتهم بما لا يسمح بالتلاعب في

(١) دكتور/ أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خص ديسمبر ٢٠١٢ – ص ٢٠٢

(٢) دكتور/ أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خص ديسمبر ٢٠١٢ – ص ٢٠٤

الصياغة لأي شخص فلا يستطيع أحد أن يحذف أو يضيف أو يختصر العبارات الواردة بأي وثيقة، وكذلك يؤدي تعامل المتقاضين أو من يمثلهم عن بعد (بالدخول إلى الموقع الرقمي للمحكمة) إلى تقليل كثافة المترددين على المحاكم لرفعها وقيدها ومتابعتها من ناحية، وإلى توفير الجهد على ذوي الشأن وذلك بمعرفة الإجراءات المتتابعة رقمياً، ومما يؤكد تقليل الفساد هو توفير الوقت اللازم لتلقي مكاتب إدارة الدعوى لصحف الدعاوى والطعون وقيدها في السجلات المعدة لذلك وتقليل الجهد في فحص المستندات وتقسيمها وفقا لموضوعاتها، وكذلك توفير وقت اعلان المدعي عليه أو من يمثله بالدعوى أو بأدلتها او اطلاعه عليها رقمياً لإعداد دفاعه، ويؤدي أيضاً إلى تقليل مواعيد الحضور والمسافة المحددة قانوناً، وسرعة تحديد الجلسة الأولى لنظر الدعوى والعلم بها من خلال تحديدها آلياً، لمنع التلاعب بعدم التدخل للعنصر البشري فيه ذلك، كما يؤدي إلى عدم تعرض مستندات الخصوم إلى ضياعها أو اتلافها أو تزويرها أو على الاقل القدرة على تحديد المسؤول على ذلك [1].

كما أن استخدام التقاضي الالكتروني يؤدي إلى تحقيق الشفافية وزيادتها في الإجراءات القضائية سواء للخصوم أو من يمثلهم أو بالنسبة للجهات القضاء والمحاكم[2].

(١) د/ أمل فوزي أحمد عوض – استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية – فلسفتها آليتها وتطبيقاتها – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية – الطبعة الأولى ٢٠٢٢- ص ١٤: ١٦

(٢) د/ أمل فوزي أحمد عوض – استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية – فلسفتها آليتها وتطبيقاتها – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية – الطبعة الأولى ٢٠٢٢- ص ١٧.

أولاً: المشكلة البحثية :

إن العمل بنظام المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الاشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور اطرافها أو وكلائهم وتقديم ادلة الاثبات والترافع وتقديم الطعون والقيام بكافة الاجراءات من خلال وسائل الكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية كونها تتميز بسرعة انجاز الدعاوى وتبسيط اجراءات التقاضي من اي مكان دون الحضور الشخصي، وللمحكمة كل ذلك مصحوب بالمحافظة على امن المستندات المقدمة الكترونيا وحفظها من التلاعب مع امكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم.

ويثور التساؤل الحقيقي عما إذا كان استخدام وسائل التقاضي الالكتروني يساعد على تقليل الفساد والحد منه من خلال توثيق طلبات المتقاضين ودفوعهم ومذكراتهم بما لا يسمح بالتلاعب في الصياغة لأي شخص فلا يستطيع أحد أن يحذف أو يضيف أو يختصر العبارات الواردة بأي وثيقة، وكذلك يؤدي تعامل المتقاضين أو من يمثلهم عن بعد (بالدخول إلى الموقع الرقمي للمحكمة) إلى تقليل كثافة المترددين على المحاكم لرفعها وقيدها ومتابعتها من ناحية، وإلى توفير الجهد على ذوي الشأن وذلك بمعرفة الإجراءات المتتابعة رقمياً، ومما يؤكد تقليل الفساد هو توفير الوقت اللازم لتلقي مكاتب إدارة الدعوى لصحف الدعاوى والطعون وقيدها في السجلات المعدة لذلك وتقليل الجهد في فحص المستندات وتقسيمها وفقا لموضوعاتها، وكذلك توفير وقت اعلان المدعي عليه أو من يمثله بالدعوى أو بأدلتها او اطلاعه عليها رقمياً لإعداد دفاعه، ويؤدي أيضاً إلى تقليل مواعيد الحضور والمسافة المحددة قانوناً، وسرعة تحديد الجلسة الأولى لنظر الدعوى والعلم بها من خلال تحديدها آلياً، لمنع التلاعب بعدم التدخل للعنصر البشري فيه ذلك، كما يؤدي إلى عدم تعرض مستندات الخصوم إلى ضياعها أو اتلافها أو تزويرها أو على الاقل القدرة على تحديد المسؤول على ذلك أم لا؟.

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على أبعاد تأثير استخدام التقاضي الالكتروني على الحد من الفساد، وإلى أي مدى يؤثر هذا التناول في زيادة وسرعة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء.

ثانياً : أهمية الدراسة :

تتبلور أهمية الدراسة بشقيها العلمية والعملية في ما يلي :

الأهمية العلمية : تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة ونوعية الموضوع الذى تتناوله وهو أثر استخدام التقاضي الالكتروني على الحد من الفساد وأثره فى سرعة الفصل في الدعاوى، بحسبان أن هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتناول موضوعا غاية في الأهمية والحداثة في مقام هذا المجال – على حد علم الباحث – وبالتالي فإنها تعد ذات قيمة علمية ونوعية تضاف إلى المكتبة علوم تكنولوجيا القانون، وبالأخص مجال التحول الرقمي على نحو تغدو معه سندا ومرجعا لأبحاث ودراسات مستقبلية.

الأهمية العملية : وتتمثل في بيان مدى تأثير استعمال الوسائل الالكترونية، في عمل قياس لأداء البيئة العدلية، من خلال حساب الفترات الزمنية التي تستغرق لإنهاء الخصومات القضائية، كما تؤدي إلى البحث عن طرق بديلة لوضع آليات لفض المنازعات ولا يَفي، أن التحديات التي تثيرها البيئة الرقمية بشأن المسائل القانونية، سواء الإجرائية منها، وغير الإجرائية، سيدفع العالم نحو توحيد النظم القانونية سواء في الإجراءات، أو التعاملات.

لذا فإن أهمية الدراسة بشكل عام تتجه نحو بيان أثر استخدام التقاضي الالكتروني على الحد من الفساد بصورة عامة خاصة فى الاجراءات المتنوعة بدءً من اقامة الدعوى مروراً بإعلانها وتداولها واصدار الحكم فيها واستلام صيغ التنفيذ لها، وكذا الطعن عليها.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تنصرف الدراسة إلى ابتغاء عدد من الأهداف وهى :

١) التعرف على وسائل واجراءات التقاضي الالكتروني .
٢) إبراز مخاطر وتداعيات اجراءات التقاضي التقليدية.
٣) الوقوف على دور وسائل واجراءات التقاضي الالكتروني في العدالة الناجزة.
٤) بيان دور وسائل واجراءات التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد في المنظومة العدلية.
٥) القاء نظرة عام لتحديد إيجابيات وسلبيات تناول اجراءات التقاضي التقليدية في الدعاوى
٦) التوصل إلى رؤى مقترحة لمواجهة سلبيات استخدام اجراءات التقاضي التقليدية.

رابعاً: الدراسات السابقة :

يمكننا تقسيم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول : التقاضي الالكتروني مفهومه وسبله ومعوقاته.

المحور الثاني : الفساد الاداري ومفهومه وكيفية الحد منه خاصة باستخدام التقاضي الالكتروني.

المحور الثالث : اثر استخدام اجراءات التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد الإداري.

المحور الأول : التقاضي الالكتروني مفهومه وسبله ومعوقاته:

هدفت **دراسة ذاكر ابراهيم ٢٠٢١م** [١] معرفة بيان دور التقاضي الالكتروني في الحد من التضخم الاجرائي باعتباره نظام إجرائي املته السياسة الإجرائية الحديثة؛ غايته التخفيف من حدة التضخم الاجرائي، على النحو الذي يسهم في وضع حد لتراكم الدعاوى الجزائية في سوح القضاء. وهو ما يكسبه أهميه في إطار التشريع والقضاء الجنائي، فمن جانب يسهم في التخفيف عن كاهل القضاء، ومن جانب آخر، لا يخفى الأثر الاقتصادي لهذا النظام كونهُ يخفف من مصاريف ونفقات الدعوى إلى جانب التخفيف عن كاهل الدولة الاقتصادي في هذا الخصوص. وفي هذا الاطار تكمن مشكلة الدراسة، من خلال التعرض لبيان مفهوم التقاضي الالكتروني، وسبل ومعوقات التقاضي الالكتروني، الى جانب بيان اهم التطبيقات التشريعية المقارنة في هذا الجانب، فضلاً عن بيان

الدور الذي يعكسه هذا السبيل في الحد من التضخم الاجرائي، وفق منهج مكتب قائم على دراسة النصوص واستقراءها، الى جانب المنهج التحليلي بغية تحليل ما تم استنباطه من نصوص وقواعد وآراء تتعلق بقواعد هذا النظام؛ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثلت، بأن هذا النظام قد نال جانب من الأهمية في ظل التشريعات المقارنة، على نحو يعكس التطور الذي نالته السياسة التشريعية الإجرائية، سيما في ظل التوقف الذي شهده العالم بسبب جائحة كورونا، وكل ذلك يدعو الى ضرورة تنبه المشرع الى هذا التطور، بشكل يفترض تبنيه في اطر تشريعية تسمح للجهات القضائية والجهات القائمة على التحري وجمع الأدلة بالأخذ في الأحوال التي تمليها طبيعة الدعوى الجزائية المنظورة امام هذه الجهات.

(١) ذاكر أحمد إبراهيم – دور التقاضي الالكتروني في الحد من التضخم الاجرائي – مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ العدد ٣٩ عام ٢٠٢١

وتوصلت الدراسة إلى أن التقاضي الالكتروني له آثار ايجابية كثيرة وعملية في مجال تطبيق الاجراءات الجنائية وسرعة الفصل في القضايا عبر ادارة جلسات المحاكمة بنظام الالكتروني يتم من خلاله تنظيم الاجتماعات المرئية والمرافعات وسماع أقوال الشهود والخصوم عن بعد، ظهر أن للتقاضي الالكتروني دور كبير في معالجة التضخم الاجرائي من خلال الفصل السريع للدعاوى وتسهيل الامور للمتقاضين وتفادي ظاهرة البطء الشديد في اجراءات التقاضي من خلال تحديث منظومة العدالة وفق التطور التكنولوجي الحاصل في أغلب الدولة المتقدمة.

وتطرقت **دراسة عبد الله المرزوقي ٢٠٢١**[1] إلى عملية التقاضي الإلكتروني في المحاكم المدنية، والإيجابيات والسلبيات وذلك بالتطبيق على عدد من المحاكم بدولة الإمارات، ثم عرض فكرة القضاء الإلكتروني أو المحكمة الافتراضية حيث يتم اتباع منهجية علمية في البحث والتحليل والتقييم للوصول إلى نتائج، وتقديم توصيات تناسب أهمية الموضوع، ويكتسب التعامل بنظام التقاضي الإلكتروني وعن بعد في مال التقاضي من جاذبية خاصة، لجوانب التسهيل في رفع الدعاوى وتقديم الطلبات وسداد الرسوم عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية، مع وجود بعض التعقيدات الداخلية والخارجية، وقد تنشأ بسببها بعض المشكلات أثناء مباشرة الدعوى الإلكترونية تتمثل في أمن المعلومات والمعاملات الإلكترونية، وهل قام التشريع الإماراتي بحل تلك المشكلات وتجنبها أم واجه بعض القصور الأمر الذي يستدعي الإشارة إليه وبيانه خاصة مع صدور التشريعات الحديثة للتقاضي عن بعد كالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في

(١) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١م

الإجراءات المدنية، علاوة على أهميته من مواكبته للتطور التقني وما يصاحبه من تعاملات إلكترونية في مختلف المجالات داخل دولة الإمارات، حيث يقوم بالبحث في مجال حل الدعاوى والفصل فيها عن طريق استخدام أحدث التقنيات الإلكترونية، في دراسة تطبيقية على عدد من المحاكم بدولة الإمارات وبعض الدول الأخرى للوصول إلى نتائج واقعية.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة : أن تبني الطريقة الحديثة في التقاضي أصبح ضرورة ملحة في وقت يتحول العالم جميعه إلى العمل عن بعد باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وجاءت دراسة رباب عامر ٢٠٢٠[١] لتتناول مفهوم الحكومة الإلكترونية، والانتقال إلى البيئة الإلكترونية، فقد تحتم عليها ذلك بعد انتشار التجارة الإلكترونية في الثورة العلمية الحديثة، فقد تناولت الدارسة الموضوعات الآتية: -فجاء في المبحث الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني، الدعاوى في التقاضي الإلكتروني، ووسائل التقاضي الإلكتروني، والتبادل الإلكتروني للبيانات.

- وجاء في المبحث الثاني مفهوم المحكمة الإلكترونية، ومستلزمات المحكمة الإلكترونية، وصور المحكمة الإلكترونية، وتطبيقات القضاء الإلكتروني.

واستهدفت دراسة ايمان القثامي ٢٠٢٠ [٢] **إلى بيان آثار** المعلوماتية والتقنيات الحديثة في تطوير التقاضي والانتقال به من الشكل التقليدي إلى التقاضي عن

(١) د. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة، ٢٠١٩ م.

(٢) د. ايمان بنت محمد القثامى – التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي – مجلة علوم الشريعة الدراسات الإسلامية – العدد ٨٤ – مارس ٢٠٢١

البعد، والتكييف الفقهي والقضائي للتقاضي عن بعد، وتقديم مقترحات للنظام السعودي يعمل على وفقها في تشريع التقاضي عن بعد عبر الغرف الإلكترونية، وبيان الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الأخذ بنظام التقاضي عن بعد، وبيان الدواعي والمستجدات التي تجعل من التقاضي عن بعد أمراً ضرورياً.

وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الغرف الإلكترونية تجعل الغائب كالشاهد من خلال الفيديو كونفرانس؛ ما يحقق علنية الجلسات وشفهية المرافعات.

وقد أوصت الباحثة إلى تطوير التعاون المشترك بين وزارة العدل ونظائرها في البلدان التي كان لها السبق في خوض مضمار التقاضي عن بعد؛ لنقل الخبرات والتجارب، علاوة على تجنب المشكلات التي صادفوها أو معرفة حلولها قبل أن تنشأ.

وأكدت أن اكتساب موضوع التقاضي عن بعد اهمية كانه سببه وجود جوائح وازمات كبيرة حالت دون الاختلاط، وفرضت على الناس ما يعرف بالتباعد الاجتماعي، علاوة على أنه يقدم خدمة جليلة للكثير من الناس الذين لا يستطيعون مباشرة المحاكم لأسباب صحية وغير ذلك مما يحتم عليهم التعامل عن بعد.

واتجهت دراسة معزوز دليلة ٢٠٢١[(١)] إلى أن العديد من الدولة عبر العالم حاولت مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة باعتماد آلية جديدة في مجال العدالة، متمثلة في التقاضي الالكتروني للفصل في المنازعات باتباع اجراءات بسيطة وشريعة واستعمال الوسائل القانونية والتقنية. والجزائر من الدولة التي تسعى إلى تجسيد الحكومة الالكترونية، ومنها تبنى مشروع المحاكم الالكترونية (التقاضي الالكتروني) لكونه وسيلة

(١) د/معزوز دليلة. (٢٠٢١)، التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة- المحلل القانوني، مجلد ٣، العدد ١.

للارتقاء بالقضاء لمواكبة التطورات في المجال القانوني والقضائي على المستوى الوطني والدولي.

كما أكدت الدراسة أن موضوع التقاضي الالكتروني من المواضيع المتزامنة انتشاراً مع المواضيع المتعلقة بالحكومة الالكترونية، فهو من أحدث الأنظمة المعلوماتية المتعلقة بممارسة جميع المراحل الاجرائية للتقاضي بواسطة المحكمة الالكترونية بفضل استعمال آليات مستحدثة تضمن لأطراف الدعوى السهولة في تسجيل الدعوى بعد تقديم المستندات الخاصة عبر قنوات الكترونية.

وعليه اصبحت آلية التقاضي الالكتروني واقعاً لابد منه لمواجهة التحديات التي يتبناها الواقع العملي لهذه الآلية للوصول إلى تجسيد قضائي الكتروني من خلال تنظيم الهيكل العملي والإداري والإجرائي للتقاضي الالكتروني.

وركزت دراسة أحمد بن سليمان الربيش ٢٠١٢ [1] على أنه لضمان العدالة، يجب أن تتوافق النظم القضائية مع المستجدات العصرية، فالعدالة المتأخرة أو غير الناجزة لا تقيم وزنَ بين الناس، والشاهد الآن تطور الحياة بشكل سريع في شتى المجالات، ويرجع ذلك إلى فعل التقنيات الحديثة، فلا نجد مجالا من مجالات الحياة، إلا وظهر تأثير تلك التقنيات فيها، فيتم الآن إجراء العمليات الجراحية عن بعد عن طريق تلك التقنيات، ويتم تحويل الأموال التي يمكن أن تصل بالمليارات في ثوان معدودة عن طريق تلك التقنيات أيضا، أغلب المعاملات اليومية للناس من بيع أو شراء أو تأجير....الخ، تتم بمجرد الضغط فقط على زر بسيط في جهاز الكتروني محمول بحجم الكف أو أصغر، كل ذلك من خلال الشبكة العنكبوتية.

(١) د/ أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خاص ديسمبر ٢٠١٢

لذلك أكدت الدراسة أنه فليس هناك غرو في استعمال كل ما هو يسير لتحقيق مصالح العباد، وقد جعل القانون الإجرائي كضمانة للمتقاضين، سواء في مرحلة التقاضي، أو بعد تلك المرحلة، وهو ما يسمى بمرحلة تنفيذ الحكم القضائي المنهي للخصومة، ومما لا شك فيه أن استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي سوف يقضي على كثير من السلبيات الموجودة في الوسائل التقليدية التي سنتها القوانين الإجرائية

المحور الثاني : الفساد الاداري ومفهومه وكيفية الحد منه.

تناولت دراسة عصام مطر ٢٠١٥ : " الفساد الإداري[10]

حيث توصل الباحث إلى أن للفساد الإداري عدة تعريفات تختلف باختلاف منابع كل اتجاه فقهي، وبالتالي فهو مسألة تستعصي عن الضبط الدقيق، هذا و توصل الباحث إلى وجود علاقة مباشرة بين الفساد والجريمة المنظمة وانعدام الشفافية والحوكمة، كما أن للفساد الإداري عدة أسباب تتداخل في نشؤه كالأسباب السياسية والإدارية والقانونية والتنظيمية وليس سبب واحد، الأمر الذي يعقد من مهمة مكافحته، هذا و توصل أيضا أن للفساد آثار سلبية مدمرة على الوطن والمواطنين الأمر الذي يقتضي تضافر عدة جهود و الاعتماد على عدة آليات وأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لمكافحة الفساد الإداري سواء في إطار المنظمات والهيئات الدولية أو المنظمات الأهلية غير الحكومية .

(١)عصام مطر ، الفساد الادارى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، ٢٠١٥م .

وتناولت دراسة محمود معابرة (٢٠١١): "الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية "[١]

توصل الباحث في بحثه هذا إلى عدة نتائج نذكر منها: تعاقب الشريعة الإسلامية على الفساد الإداري بمختلف صوره بعقوبات تعزيرية ما لم يترتب عليها أفعال تستوجب الحد أو القصاص، عدم نص المشرع الأردني على تجريم الواسطة ومع ذلك فهي تشكل إخلالا بواجبات الوظيفة، تعد الرقابة صمام أمان ضد الفساد الإداري والأداة الرئيسية في كشفه و أولى حلقات الإصلاح الإداري، كما توصل الباحث إلى أن ضعف الوازع الديني لدى الموظف من أهم أسباب حدوث الفساد الإداري، هذا ويعد ديوان المظالم أهم دواوين الرقابة القضائية ،كما توصل الباحث في هذا المجال إلى أن كثرة أجهزة الرقابة انشأ نوع من تداخل الاختصاص والمهام، كما أوصى الباحث بضرورة ايلاء أهمية لمسألة التطوير و التدريب والإصلاح الإداري لدورهم الكبير في مكافحة الفساد الإداري وكذا تفعيل الرقابة الشعبية لدورها في الحد من الفساد الإداري.

ووضحت دراسة خالد بن عبد الرحمن آل شيخ ٢٠٠٧ : "الفساد الإداري - أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" [٢].

حيث انتهت هذه الدراسة الى عدة نتائج مهمة نذكر منها: عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للفساد الإداري، وهذا بسبب اختلاف المناهج المتبعة في دراسة الظاهرة واختلاف القيم الثقافية، كما أن العوامل الاقتصادية أكثر العوامل المسببة للفساد الإداري، يليها الاجتماعية، الإدارية، السياسية، التنظيمية على التوالي، هذا بالإضافة إلى

(١) محمود معابرة ، الفساد الادارى وعلاجه فى الشريعة الاسلامية ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١١م .

(٢) خالد بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ " الفساد الإداري - أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" ، رسالة دكتوراه ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٧م .

أن أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الديني، القصور الإعلامي، ضعف أجهزة الرقابة الداخلية.

كما توصل الباحث إلى من معوقات مكافحة الفساد الإداري التي أجمع عليها المعنيون هي الذكاء والتمرس الذي يتمتع به المفسدون و عدم الدقة في تطبيق الأنظمة و ضعف التقنية الحديثة لأجهزة المكافحة وكذا صعوبة إثبات بعض أنواع الجرائم وكذا عدم اقتناع البعض بتجريم بعض أنماط الفساد الإداري.

كما تناولت دراسة سليمان الجريش" الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية".(١)

حيث توصل الباحث في دراسته هذه إلى نتائج نذكر منها: أن الوظيفة العامة هي وعاء السلطة ومرآتها وعليها تعتمد سمعة الدولة، كما أن جريمة إساءة استعمال السلطة ليست جديدة وليست طارئة، ولا يخلو منها زمان أو مكان وقد تكون أسبابها متشابهة، لأن الطبيعة البشرية واحدة والاختلاف إنما هو في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية كما أنها ليست حديثة، كما أن أصحابها مجهولون، وهي وثيقة الصلة بالفساد الإداري، كما توصل الباحث إلى أن الشريعة الإسلامية السمحة والأنظمة المستحدثة كلها تجرم هذه الأفعال وتفرض على مرتكبيها عقوبات تعزيرية، هذا بالإضافة إلى عدم فاعلية الأنظمة الجنائية في كبح جماح هذه الجريمة، كما توصل الباحث أيضا إلى أن هناك فرق بين جريمة إساءة استعمال السلطة وبين استغلال النفوذ، كما أن مسؤولية الموظف العام مرتبطة مع سلطته الوظيفية، فبقدر هذه السلطة الممنوحة

(١) سليمان الجريش ، " الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية" رسالة ماجستير في العدالة الجنائية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٣م .

تكون المسؤولية، كما توصل الباحث إلى أهمية الجانب الأخلاقي والتربية الدينية في محاربة هذه الظاهرة، مما يعني إمكانية وضع وسائل مانعة للحد منها.

المحور الثالث : اثر استخدام اجراءات التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد الإداري.

بينت **دراسة أمل فوزي عوض ٢٠٢٢م**(١) أنه مكن انتشار الانترنت أشكالاً غير محدودة من التحول إلى الرقمية وخاصة في مجال التقاضي، ويعد رفع الدعوى رقمياً والتي في طريقها للانتشار من أهم المظاهر في مجال القانون، بل وتطورت اجراءات رفع الدعاوى عبر الوسائط الرقمية بالعديد من الأنظمة القضائية بالعالم، ويكمن الهدف من وراء استخدام الوسائط الرقمية في العملية الاجرائية في أن تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة فعالية الاجراءات ولكن كيف ذلك؟ كما أن استخدام الوسائط الرقمية في العملية الاجرائية تحقق الشفافية فيها فكيف سيكون ذلك؟ وما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام الوسائط الرقمية في العملية الإجرائية؟ وما هي آلية استخدام الوسائط الرقمية في العملية الاجرائية قانونياً وتقنياً؟ وكيف ستكون تطبيقاتها؟

<u>وانتهت الدراسة</u> الى نتائج مفادها أن التطور ليس بمنأى عن القانون وبصفة خاصة فقانون المرافعات فهو يعد من القوانين العتيقة والتي ينبغي تطويرها بحيث يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاجراءات عموماً وفي اجراءات التقاضي خصوصاً، فقدم التشريعات القائمة حالياً وعدم تماشي بعضها مع تسارع الحياه والتطورات الحديثة في التعاملات المدنية والتجارية وعدم مواكبتها لتطورات العصر تقف حائلاً أمام تلك

(١) د/ أمل فوزي أحمد عوض – استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية – فلسفتها آليتها وتطبيقاتها – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية – الطبعة الأولى ٢٠٢٢

التطورات، مما يؤدي إلى التأثير في الحياة الاقتصادية أيضاً ونفور المستثمرين الاجانب بل والمصريين أنفسهم أيضاً، وتوصلت الدراسة إلى أن رقمية القضاء والقضاء الرقمي يشتركان في تحقيق لوجستيات التقاضي وصولاً إلى العدالة الناجزة، كما أن نجاح التحول بنظام التقاضي إلى الرقمية لا يتوقف فقط على طرف واحد من أطراف العدالة " القاضي وأعوانه فقط أو المتقاضين وأعوانهم فقط" بل الطرفين معاً يجب أن يتطورا معاً فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن توفر حلول لجميع مشاكل التقاضي.

تبرز أهمية **دراسة د/ رضا هداج ود. منال بوروح ٢٠٢٠م**[١] في تبنى المشرع نظام امتياز التقاضي لبعض الفئات في الدولة بحيث لا يتم اتباع نفس إجراءات التحقيق، مما فيه خرق لمبادئ دستورية مكرسة في الدستور الجزائري، بحيث يتم خرق أهم مبدأ معترف به على مستوى دساتير كل دول العالم والاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وهو مبدأ المساواة أمام القانون وأمام القضاء، بحيث يتوجب أن تطبق نفس إجراءات التحقيق والمحاكمة على كل من ارتكب جرائم أثناء ممارسة الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها مهما كانت صفته أو منصبه، بالإضافة لذلك يؤدي هذا الإجراء إلى تعطيل المتابعة الجزائية لمرتكبي جرائم الفساد، كما قد يؤدي لإفلاتهم من العقاب.

واختتمت الدراسة أن امتياز التقاضي يؤدي إلى تعطيل المتابعة الجزائية للفئات المحددة في قانون الإجراءات الجزائية بموجب المواد ٥٧٣ وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية، فتطبيقه على فئات معينة يؤدي إلى خرق مبدأ المساواة بين المواطنين وفق نص المادة ٣٢ من الدستور، كذلك نص المادة 158 التي تنص على مبدأ

---

(١) **د/ رضا هداج & د/ منال بوروح - امتياز التقاضي بين حتمية النص القانوني ومقتضيات مكافحة الفساد-** المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، السياسية والاقتصادية - المجلد: ٥٧ ، العدد: ٠٢، السنة: ٢٠٢٠.

المساواة أمام القضاء، كما يتعارض مع نص المادة ١٥٠ التي تنص على أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تسمو على القانون، وبما أن الجزائر صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة فطبقا لنص المادة ٣٠ التي تنص على ضرورة عدم معارضة امتياز التقاضي مع الاتفاقية، كل هذه الأسباب تستدعي تدخل المشرع لتخلي عن مثل هذا الإجراء الاستثنائي لفئات محددة الذي قد يؤدي إلى تعطيل عجلة متابعة مرتكبي جرائم الفساد والجرائم المرتبطة بها، وقد يؤدي إلى إفلات مثل هذه الفئات من العقاب خاصة إذا تطرق القاضي على مستوى المحكمة لأوامر من وزير العدل أو رئيس الجمهورية في متابعة الوزير أو الموظف العمومي، مما يستدعي الأمر تدخل المشرع للحد من تطبيق إجراءات مميزة لفئات معينة، بغرض مكافحة فعالة لمرتكبي جرائم الفساد، ومن ثم طبقا لقاعدة الخاص يقيد العام.

وقدم الباحثان اقتراحاً بأن يبادر المشرع التخلي عن امتياز القضائي، بإضافة فقرة في القانون رقم 01 - 06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تقضي باستثناء جرائم الفساد والجرائم المرتبطة بها سواء كانت جنحة أو جناية من استثناء استفادة الفئات المذكورة بموجب المواد ٥٧٣ و ٥٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من تطبيق أحكامها عليها وأن يخضع كل من ارتكب إحدى جرائم الفساد أو الجرائم المرتبطة بها للنصوص القانونية المحددة لإجراءات التحقيق والمتابعة والمحاكمة المطبقة على الأشخاص العاديين.

خامساً: التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ، اتضح لي أنها جاءت متنوعة من حيث الهدف والأهمية واختيار العينة والأدوات المستخدمة والنتائج ، واستطاع الباحث إدراك النقاط التى توقفت عندها تلك الدراسات.

وفي ضوء ما تقدم ، يمكننا التعليق على الدراسات السابقة على النحو التالي :

اولاً : أوجه الاستفادة :

أضافت الدراسات السابقة للباحث الوقوف على عدد من المحاور أهمها:

- تحديد مشكلة الدراسة وكيفية صياغتها، وصياغة الأهداف العامة للدراسة.
- تحديد المنهج العلمي المناسب للدراسة، وتحديد أدوات جمع البيانات الملائمة للدراسة.
- لفت انتباه الباحث إلى العديد من المشكلات التي تناولتها الدراسات السابقة.
- تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات الخاصة بدور التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد الإداري.

ثانيا : <u>أوجه الاختلاف :</u>

١- تختلف الدراسة المقترحة في كونها تجمع بين المحاور الثلاثة أي أنها تضم التقاضي الالكتروني، وظاهرة الفساد الإداري ومفهومه والحد منه، إضافة الى أثر استخدام التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد الإداري مما يضفي على هذه الدراسة نوعا من الخصوصية.

٢- سوف تختلف هذه الدراسة في خصوصية مرفق العدالة للحالة المصرية، بالتالي يأمل الباحث أن تمثل اسهامًا علميًا في هذا الاتجاه خاصة مع اهتمام الدول والحكومات بتبني التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة سواء على نطاق الدولة عامة، ومرفق القضاء خاصة.

٣- تأتى الدراسة بالتزامن مع تبنى الدولة المصرية لاستراتيجية مكافحة الفساد في شتى النواحي سواء الإعلامية أو التشريعية أو القانونية أو السياسية أو المجتمعية وخاصة العدلية.

سادساً : التساؤلات البحثية :

- ما هي صور التقاضي الالكتروني توفرت قديماً وحديثاً؟
- ما هو التكييف القضائي للغرف الالكترونية والتي يتصور فيها التقاضي الالكتروني.
- ما هو موقف المشرع من التقاضي الالكتروني في مصر.
- ما هو موقف الفقه من موضوع التقاضي الالكتروني؟
- ما هي سبل ومعوقات التقاضي الالكتروني؟
- مدى تأثير التقاضي الالكتروني للحد من الفساد الاداري؟
- ما هو دور النظام القضائي في الوقاية من الفساد وآثاره على النظام القضائي؟
- ما هو مدى تفعيل استراتيجية اصلاح المنظومة القضائية للحد من الفساد؟

سابعاً: الإطار المنهجي :

نوعية الدراسة :

تنتمي الدراسة إلى مجمل الدراسات التحليلية التي تقوم على تحليل دور الكترونية التقاضي في الحد من الفساد في مرفق العدالة .

منهج الدراسة:

مشكلة الدراسة، من خلال التعرض لبيان مفهوم التقاضي الالكتروني، وسبل ومعوقات التقاضي الالكتروني، إلى جانب بيان اهم التطبيقات التشريعية في هذا الجانب، فضلاً عن بيان الدور الذي يعكسه هذا السبيل في الحد من التضخم الاجرائي، والحد من الفساد عند استخدامه، وفق منهج وصفي، الى جانب المنهج التحليلي بغية تحليل ما تم استنباطه من نصوص وقواعد وآراء تتعلق بقواعد هذا النظام، وبالتالي توظيف هذا

المهج للوصول الى اجابات وافية حول تساؤل البحث الرئيسي وتساؤلاته الفرعية ، ثم استخلاص نتائج تفسيرية ذات دلالة ، للوصول إلى النتائج المرجوة.

ثامناً: التقسيم المقترح للدراسة:

من خلال العرض السابق اقترح الباحث تقسيم الدراسة المقترحة الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التقاضي الالكتروني

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني.

المطلب الثاني: عيوب التقاضي الإلكتروني ومزاياه.

الفرع الأول: عيوب التقاضي الإلكتروني

الفرع الثاني: مزايا التقاضي الإلكتروني الذكي

المطلب الثالث: متطلبات التقاضي الإلكتروني

المطلب الرابع: خصائص التقاضي الالكتروني

المطلب الخامس: إجراءات رفع الدعوى بالطرق التقليدية والالكترونية

الفرع الاول: اجراءات رفع الدعوى بالطرق العادية.

الفرع الثاني: اجراءات رفع الدعوى بالطريقة الالكترونية

الفرع الثالث: تطبيقات التقاضي الالكتروني

المبحث الثاني: مفهوم الفساد الاداري

المطلب الأول: انواع الفساد الإداري:

المطلب الثاني: اسباب ودوافع الفساد الإداري

المطلب الثالث: أثار الفساد الإداري

المطلب الرابع: سبل مكافحة الفساد الإداري

المبحث الثالث: أثر الكترونية التقاضي في الحد من الفساد الإداري

المطلب الأول: الشفافية الإدارية

المطلب الثاني: أثر استخدام التقاضي الالكتروني في مرفق العدالة من الحد من الفساد الإداري

النتائج العامة للدراسة.

التوصيات:

تاسعاً: الإطار النظرى :

المبحث الأول

التقاضي الالكتروني

ان مصطلح التقاضي الالكتروني مصطلح له من الحداثة في مجال التقاضي والمحاكم والاجراءات القانونية، إذ أستعمله قلة قليلة من فقهاء القانون، ورغم ذلك فهو مصطلح تفرضه الحياة العصرية والتطورات العلمية والتقنية التي شملت مناحي الحياة كافة، ومن الطبيعي أن تنل القضاء والمجال القانوني.

ولعل تطويع القواعد القانونية العامة بما يخدم تطويرات ومستجدات العصر، لهو السبيل في الوصول إلى افضل أداء يمكن من خلاله الاستفادة من الوقت في السير على نهج الاجراءات الحديثة في قانون المرافعات عبر وسائل الاتصال الالكترونية، بما يحقق العدالة بأقصر الطرق وأكثرها سرعة ودقة، والتخلي عن الاساليب الورقية العتيقة التي استقرت عليها منذ ومن بعيد اجراءات التقاضي التقليدية، فلم نعد بحاجة في هذا العصر إلى الأضابير المكدسة في غرف المحاكم، في حين يمكننا أن نستبدلها بالأقراص الرقمية، علاوة على سداد رسوم الدعاوى نفسها عب وسائل الدفع الالكتروني المتعددة.

وهذا النظام الحديث وما يشتمل عليه من أنظمة وبرامج متنوعة؛ مثل إدارة البوابة الالكترونية، ونظام الاتصالات الإدارية، ونظام المرافعات، ونظام التسجيل الصوتي، وإدارة المحتويات، وإدارة خدمات تقنية المعلومات التحتية من برامج، وأمن معلومات، وأجهزة، علاوة على الكوادر البشرية كل أولئك وغيرها كفيل بالاستغناء عن بعض الخطوات مما يمكن إلغاؤه في النظام التقليدي.

إن الكوادر البشرية القانونية المدربة والمؤهلة المتمثلة في هذه المنظومة القضائية المعلوماتية الجديدة؛ من قضاة ينظرون الدعاوى ويصدرون الأحكام، وكتبة وأمناء سر المواقع الإلكترونية، وغيرهم ممن يقومون بمهمات أخرى؛ كالتأكد من الهويات الإلكترونية وحجية المستندات الرقمية، ومن يعملون على دعم الإدارة العليا، ومن ينظمون إجراءات العمل، ومن يتابعون البنى التحتية للاتصالات... كل هؤلاء وغيرهم يمثلون حقيقة التقاضي الالكتروني على مستوى العنصر البشري.

فلم يعد هناك بد في عصرنا الحديث لا سيما في ظل أزمات كبيرة عالمية؛ مثل جائحة فيروس كورونا المستجد ١٩ الذي اجتاح العالم، ولم يترك مكانًا لم يدخله ويفتك فيه ببعض الضحايا مخلفًا وراءه حالة عامة من الذعر والركود والتوقف عن كل مظاهر الحياة؛ ومن ثم فإن التقاضي الالكتروني صار اتجاهاً ضرورياً يجب اللجوء إليه؛ بوصفه وسيلة فعالة في الظروف الاعتيادية، ووسيلة ضرورية لا غنى عنها في ظل الأوبئة والجوائح وكل ما من شأنه تعطيل مسيرة الحياة.

المطلب الأول : مفهوم التقاضي الالكتروني وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني:

أولاً: مفهوم كلمة التقاضي لغة :

كلمة التقاضي جاءت من مادة (قضى) ، فقد جاء في معجم مختار الصحاح [١] في مادة قضى – ق ض ى – القضاء الحكم والجمع)الأقضية(والقضية مثله والجمع

(١) محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٥٤٠ - ٥٤١

(القضايا) (قضى) يقضي بالكسر (قضاءً) أي حَكَم ومنه قوله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)[١]وذكره ابن منظور في اللسان بأن يقال: استقضى فان أي صير قاضياً و)اقتضى) دينه وتقاضاه، وكلمة التقاضي من قضى والقضاء أصله قضائي لأنه من قضيت، والقاضي في اللغة: القاطع للأمور المحكم، واستقضى فان أي جُعل قاضياً يحكم بين الناس، ويقال أيضاً تقاضيت حق فقاضيته أي جازيته[٢]. ثانياً: مفهوم التقاضي الالكتروني في الاصطلاح الفقهي:

اختلفت التعريفات المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني بين فقاء القانون وذلك وفقاً للتغير الحاصل في مجال استخدام التقنيات، وكذلك وفقاً لمنظور كل معُرف في وسائل استخدام تلك التقنية في مجال التقاضي الإلكتروني مثل البريد الإلكتروني أو عن طريق شبكة الإنترنت أو من خال الموقع أو رفع الملفات وقيدها، او وفقاً للسلطة الممنوحة للقضاء باستخدام الوسائل التقنية في عملية وإجراءات التقاضي المختلفة.

عُرف بأنه: عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وإرسال اشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات[٣]، ويعيب هذا التعريف أنه تطرق إلى وسيلة واحدة فقط وهي البريد الإلكتروني دون غيرها من الوسائل الحديثة في رفع الملفات إلى الموقع الإلكتروني، ويعذر بأن هذه الوسائل مثل التطبيقات الذكية لم تكن متوفرة ومنتشرة الى فترة قريبة جداً

(١) سورة الاسراء الآية (٢٣).

(٢) ابن منظور جمال الدين محمد مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء (١٥) ، ص ١٨٦

(٣) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ١٢.

وكانت الإجراءات وقتها قد بدأت بالفعل في بعض المحاكم بالتعامل مع البريد الإلكتروني في فحص المستندات وقبول الإجراء من الموظف.

كما عُرف أيضاً بأنه: استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي / للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير التقاضي، وان هذه الاستفادة قد تكون جزئية وهو ما يطلق عليه "" التقاضي بالوسائل الإلكترونية " أو " المحكمة بوسائل الإلكترونية" أو بما بات يعرف " بالتقاضي عن بعد" وقد تكون استفادة كاملة وهو ما يطلق عليه " القضاء الإلكتروني" أو " المحكمة الإلكترونية أو " المحكمة الافتراضية «وهي تعني بهذا المفهوم الأخير الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت[1].

كما عرف أيضاً: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف **والوسائل**، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت)، وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين[2].

وعرفه البعض **الآخر** على أنه[3]: نظام قضائي ذكي، تتم فيه جميع إجراءات التقاضي ابتداءً من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية

(١) أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٧

(٢) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠ ص ٥٧.

(٣) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٤٩

والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والآمنة، ويتم من خلالها حفظ الملفات وأرشفتها بالسجلات الإلكترونية الخاصة المعدة لذلك وإصدار القرارات إلكترونياً من خال قاعدة البيانات والتحليل وصولاً إلى حكم إلكتروني قابل للتنفيذ تلقائياً وبضوابط محددة.

كما ذهب البعض إلى أن تعريف التقاضي عن بعد بأنه منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة؛ مستعينة بكل ما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة؛ للوصول إلى سرعة الفصل، والتيسير على المتقاضين، علاوة على تنفيذ الأحكام إلكترونياً[1].

ومن خلال ذلك يتضح بأن عملية التقاضي قد يحدث لها نقلة نوعية مختلفة عن الإجراءات التي كانت متبعة سابقاً ولعقود طويلة من الزمان، حيث يتصور أن توجد قاعدة بيانات كبيرة وآمنة تتم إضافة جميع التشريعات الحديثة والسابقة وتحفظ في سجلات معتمدة إلكترونياً لدى الجهات الحكومية ثم يصدر القرار بعد تقديم الطلبات إلكترونياً وبتوافر شروط معينة مثل استيفاء الرسوم وكتبة جميع البيانات صحيحة وأن يتعرف الجهاز والتطبيق تلقائياً على أطراف الدعوى أو الطلب القضائي سواء كان الشخص مقدم الطلب والمرفوع ضده ثم ينفذ بعد ذلك تلقائياً[2].

(١) د. ايمان بنت محمد القثامى – التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي – مجلة علوم الشريعة الدراسات الإسلامية – العدد ٨٤ – مارس ٢٠٢١- ص ٩٨١

(٢) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص٢٥٠

المطلب الثاني : عيوب التقاضي الإلكتروني ومزاياه

اهتمت الحكومات بشكل عام ومع تطور التقنية الحديثة بتطوير عمل الإدارة في جميع المؤسسات، وتمثل ذلك كما أشرنا سابقاً إلى سن العديد من التشريعات الحديثة التي تواكب ذلك التطور، وبطبيعة الحال واجهت تلك الحكومات التحديات والمعوقات التي ظهرت منذ بداية التفكير في الانتقال للمعاملات الإلكترونية بدل المعاملات التقليدية الورقية، وظهرت تلك العيوب جلية حاولت معها تلك الحكومات إلى تجنبها ومعالجتها بالطرق الممكنة[1].

الفرع الأول: عيوب التقاضي الإلكتروني

تقسم العيوب والصعوبات أو المعوقات التي قد تشوب عملية استخدام وسائل التقنية الحديثة في التقاضي إلى:

أولاً- العيوب التقنية: وتتمثل بشكل رئيسي على مجموعة من تلك العيوب وهي:

١- عدم توافر أحدث وسائل التقنية وشراؤها والتي لا تتوقف عند حد معين، وهذا ملحوظ في كمية الاختراعات الحديثة وتسابق شركات الاتصالات العالمية وتطورها السريع في توفير برامج اتصال بالصوت والصورة ورفع المستندات وأرشفتها.

(١) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٥٦

٢- ضعف الحماية الفنية لبرامج التقنية المستخدمة في عملية التقاضي من برامج القرصنة والفيروسات على الأجهزة الإلكترونية ودخول المتطفلين وتسريب المعلومات.

٣- ويشكل هذا هاجس على الإدارات الفنية التي تقوم توفير تلك البرامج للمحاكم من. خال الحد من الوصول إلى الوثائق الإلكترونية[١]غير المصرح بها والتعديل الحذف أو الإضافة.

٤- الضعف في شبكات الاتصالات والبنية التحتية لقطاع الاتصالات الحكومية وقدم الأجهزة المتوفرة في الدول النامية وارتفاع أسعار البرامج مما يترتب عليه تراجع القدرة الشرائية لدى الحكومات[٢].

٥- الحجم المتزايد للملفات وتوفير مساحات تخزين للحفظ على المدى الطويل[٣].

ثانياً- العيوب القانونية: من ضمن الصعوبات التي قد تواجه استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التقاضي هي الصعوبات القانونية متمثلة في:

١- الصعوبة في إصدار التشريعات اللازمة في تنظيم أحكام التقاضي والمحكمة الالكترونية وانشاؤها وكيفية تقديم الدعاوى فيها وآلية تقديم المستندات وادارة

(١) أشرف محمد عبده، الأرشيف الإلكتروني الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، ٢٠١٧ ، ص ١٠٩

(٢) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٤٣.

(٣) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ١١٧

المحاضر وإصدار الأحكام وكيفية تنفيذها، وذلك بنصوص واضحة لا لبس فيها[1].

٢- الصعوبة القانونية من الناحية الشرعية بانعقاد مجلس القضاء، وتعين مكان للقضاء يقصده المتنازعون واشتراط أن يكون المكان مهيأ بما يحتاجه القاضي وأعوانه وعلى المتنازعين الوصول إليه بيسر وسهولة.

٣- الاخلال بمبدأ علانية الجلسات، ويعني المبدأ أن الجلسة التي تعقدها المحكمة تجري في قاعة مفتوحة أمام الجميع، ويجوز لأي كان حضور الجلسات والمناقشات التي تجري أمام القاضي، وهذا المبدأ مكرس إجمالاً في معظم التشريعات المتعلقة بالإجراءات المدنية والجزائية على السواء، ويعتبر مبدأ العلانية من أهم المبادئ التي يمكن أن توحي بالثقة لعدالة المحكمة ونزاهتها، وعندما تنعقد الجلسات بشكل علني وعلى مرأى ومسمع ممن يرغب من رجال القانون وعامة الناس بحضور الجلسات، فعندها سيكون الجمهور الذي يحضر الجلسات رقيباً على الإجراءات التي تجري أمام المحكمة وما دار خلالها من مناقشات واستجوابات ومرافعات وما أُبرز من أدلة، بشكل يمكن الحاضرين بالنهاية من تقويم الحكم الذي يصدر بالنتيجة عن المحكمة، وتكمن الصعوبة في تحقق هذا المبدأ في عملية التقاضي الإلكتروني، بحيث لا يتصور والحال كذلك ان يتحقق هذا المبدأ اذا كان التواصل بين القاضي والمتقاضين إلكترونياً.

ثالثاً- العيوب الإدارية: من أهم المعوقات التي تواجه تحدياً في عملية التقاضي عن بعد القاضي الذكي هي العيوب الإدارية، حيث يشترط بشكل طبيعي ان تكون الهيئات

(١) انظر: المعوقات القانونية لإلكترونية القضاء، يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١١ ، ص ١٠٠

والحكومة الإلكترونية متهيئة لاستخدام تلك التقنية، وتعمل بمنظومة متناسقة بينها وبين دوائرها وهيئاتها المختلفة تمهيداً لصدور القرارات الإدارية الناجحة، كما ان الرسوم الإدارية والتشغيلية لتلك البرامج قد ترهق الجانبين سواء كانت الهيئات القضائية ممثلة في الوزارات العدلية والدوائر القضائية وكذلك قد ترفع من الكلفة الإجمالية للرسوم بالنسبة للمتقاضين.

١- تأهيل القضاة والموظفين: من الملاحظ بأن معظم الدول باستثناء دول قليلة ليس لديها الخبرة المعلوماتية وتجهل ماهية وكيفية استخدام الوسائل الحديثة وتخشى اللجوء إلى استخدمها في التقاضي، وأصبح وجود دورات تدريبية وتأهيله للقضاة والموظفين بما يضمن أن يرتقوا بمستوى الأداء، وأن يتعلم أن يكون القاضي في حالة (استنفار) دائمة من التنظيم والتغيير والسرعة في التطور الإداري القضائي باستخدام تلك التقنيات.

٢- العيوب المالية والرسوم القضائية.

بالنسبة للجهات القضائية: رفع الدعوى قد يتطلب ميزانيات كبيرة لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزة ومعدات وشبكات، هذا من جانب يؤرق جهات الإدارة المسؤولة والمدراء الإداريين في المحاكم والمسؤولين عن تسيير عملية التقاضي وتنظيمها، إضافة إلى ضعف الدعم المالي من قبل القيادات العليا[١].

(١) محمد أمين يوسف، الإدارة والحكومة الإلكترونية)دراسة حول الإدارة والحكومة الإلكترونية بإمارتَيْ دبي، ورأس الخيمة(، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ م- ص ٥٨

بالنسبة للمتقاضين:

وجانب آخر وكنتيجة عكسية أصبح العبء المالي على المتقاضين كالزيادة في الرسوم القضائية عيباً واضحاً في استخدام التقنية الحديثة في التقاضي، حيث يتم احتساب الرسوم عند تسجيل الدعوى إلكترونياً بالإضافة إلى رسوم تسمي برسوم " الخدمة" وهي ليست مبالغ رمزية بل مبالغ يدفعها المتقاضين كرسوم إضافية على رسم الدعوى، وهو ما يرهق المتقاضين بتحمل أعباء ماليه إضافية للوصول إلى حقوقهم، وقد يعزف العديد منهم في اللجوء إلى رفع الدعوى إلكترونياً ومتابعتها – إن كان ذلك اختيارياً – ويفضل الطريق المعتاد.

بالنسبة للمحامين:

من المعوقات الكبيرة التي تواجه المحامين هو زيادة العبء والرسوم الإدارية في التقاضي باستخدام التقنية الحديثة، حيث تفرض الوزارات ودوائر القضاء رسوم اشتراك للخدمات الإلكترونية في مواقعها المختلفة.

رابعاً- العيوب الاجتماعية:

تختلف العيوب والمعوقات الاجتماعية في تطبيق التقنيات في مجال المعاملات الحكومية بشكل عام وفي القضاء بشكل خاص باختلاف المجتمع والبيئة الاقتصادية لتلك الحكومات. وقد تعتبر مشكلة التخوف من تقليل نسبة الوظائف، حيث نجد أنه بالفعل قد تختفي وظائف كانت بالأمس القريب لا يستغنى عنها في القضاء التقليدي مثل المحضرين ومأمور التنفيذ وكاتب الجلسة وموظفي قلم الكتاب، وحتى بالنسبة للمحامين والقضاة الأمر الذي يشكل قلقاً لتداعياته على نسب البطالة وتفاوت معدلات الدخل للمواطنين الذين يمتهنون هذه الوظائف المهددة.

الفرع الثاني

مزايا التقاضي الإلكتروني الذكي

رغم العيوب التي سبق ابداؤها في الفرع السابق؛ وحتى لا نهضم حق هذا النظام الجديد فإنه يتميز بالعديد من المزايا في تطبيق فكرة التقاضي الإلكتروني والذكي في العملية القضائية بشكل عام، وتختص بمجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من المعاملات لتصل إلى خصائص ومميزات تكون في تلك المعاملات القضائية كنتيجة لتطبيق هذا النظام.

أولاً- فوائد تطبيق التقاضي الإلكتروني:

١- فوائد اقتصادية: تكمن في توفير الوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الإلكترونية

- تسهيل التعاملات بين بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- توحيد الجهود بين الدوائر الحكومية وتتم عن طريق بوابه إلكترونية واحدة.

٢- فوائد إدارية: تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي للقضاة والموظفين

- الشفافية في التعامل وأكثر وضوحاً وتلغي الوساطة والمجاملة والتي قد يتعرض لها رؤساء المحاكم والمدراء الإداريين.

تنظم بيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن البيئة التقليدية في التقاضي الورقي.

٣- فوائد اجتماعية: تحفيز المتقاضين على استخدام الحكومة الإلكترونية ومواقع التقاضي الذكي وتطبيقاته في الهواتف الذكية.

- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الذكية.

• تفعيل جميع الأنشطة القضائية والدورات المختلفة وسهولة الإعلان عنها ونشر الوعي القانوني والتشريعات الجديدة.

ثانياً- سمات التقاضي الذكي: يتسم التقاضي الإلكتروني الذكي بعدد من السمات التي يختلف معها عن التقاضي التقليدي حيث يتسم بالتالي: - إمكانية إرسال المستندات بين الأطراف.

إمكانية إتمام الإعلانات القضائية مما يوفر الوقت والتكلفة.

كما يسهل الحصول على المعلومات اللازمة عن طريق الوصول إلى قاعدة بيانات المحكمة والتي يتم تخزين فيها جميع الدعاوى والمستندات.

المطلب الرابع

متطلبات التقاضي الإلكتروني

الفرع الاول

المتطلبات الفنية للتقاضي الذكي

التقاضي الذكي هو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي يعتمد على شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة ويعتمد على موظفين متخصصين في مجال الأرشفة واستقبال الطلبات وإدخال البيانات ويعكس الظهور الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على شبكة الانترنت، علاوة على أن إدخال نظم المعلومات في مجال القضاء ليس هيناً، سيما إذا تم ذلك في بيئة تفتقر إلى المقومات الأساسية التي يبنى عليها النظام الإلكتروني،

ويجب بطبيعة الحال إعداد البنية التحتية المناسبة، وهذا التنظيم يستلزم لقيامه توافر المتطلبات الفنية

بالنسبة للمحاكم والمتقاضين من الأفراد وبالنسبة للمحامين:

١- **المتطلبات الفنية للمحاكم والجهات القضائية:** تتطلب عملية التقاضي توافر بعض التطبيقات والتجهيزات منها موجود ومنها ظهرت مؤخراً ، ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر بعضها منها وكما وردت في قرار وزير العدل بدولة الإمارات والتعريفات التي وضحت الوسائط الإلكترونية بأنها: الوسائط الإلكترونية: الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب الآلي، والفاكس، وغيرها من الوسائط التي تستخدم وسائل التقنية الحديثة في التواصل، وتكون ذا قدرات كهربائية او رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو مؤتمنة أو ضوئية أو ما شابه ذلك(١).

•برامج الحاسب الآلي:

والحاسب الآلي هو جهاز الكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها واظهارها وحفظها وارسالها وتسلمها بواسطة برامج وانظمة معلومات إلكترونية (٢).

(١) المادة (١) تعريفات في القرار الوزاري لوزير العدل الاماراتي رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية

(٢) عبد العزيز بن سعد الغانم – المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٧ ، ص ٤٢

وتعد الحاسبات جزءاً لا يتجزأ من عملية الأرشفة الإلكترونية، وتستخدم في عمليات الإدخال وتخزين الصور، وضبط إعدادات الماسح الضوئي ومراقبة جودة الصورة الإلكترونية، كما يتم عن طريقها إدخال البيانات الواصفة للسجلات الممسوحة ضوئياً وتستخدم أيضاً في تخزين الملفات وفهرستها وعمل النسخ الاحتياطية وذلك بمواصفات وخصائص تتناسب مع الاستخدام الأمثل(١).

شبكات الاتصال:

يجب انشاء شبكة داخلية من خلال ربط مجموعة من الحاسبات الصغيرة او الكبيرة التي تتصل فيما بينها بحيث يتم ربط جميع الاقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة(٢)، والشبكات الواجب توافرها في المحاكم قد تكون متصلة مباشرة بشبكة الإنترنت (Internet) (3) والتي تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إجراء المعاملات التجارية فهي صاحبة الفضل الأول في انتشار وتسهيل طرق التواصل بين الأفراد والشركات والحكومات والقنوات الإعلامية وكذلك في مجال التجارة الإلكترونية بأشكالها المختلفة(٤)، كما يمكن إنشاء شبكة داخلية (انترانت) (Intranet) ، للمحكمة الواحدة وتكون محدودة النطاق LANS تتصل ببعضها البعض داخل المكان نفسه أو قد

(١) أشرف محمد عبده، الأرشيف الإلكتروني الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، ٢٠١٧ ، ص ٢٣٢.

(٢) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، جامعة القادسية، كلية القانون، العراق، ٢٠١٤ ، ص ٥.

(٣) The Wed World Web أو اختصاراً (WWW)

(٤) تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، منشأة المعارف - الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

تكون شبكات واسعة النطاق WANS تتصل ببعضها البعض في أماكن مختلفة ويتم الربط بين هذه الشبكة وشبكة الإنترنت بواسطة حاسب آلي واحد أو أكثر بمثابة المدخل الرئيس على شبكة الإنترنت، وهدفها الرئيس هو تسهيل عملية الاتصال وتبادل المعلومات الخاصة بالمحكمة أو اللجان القضائية بين القضاة و الموظفين من جهة وتزويد المراجعين من المتقاضين أو ممثليهم من جهة أخرى بالمعلومات اللازمة للقضايا من مواعيد حضور الجلسات وتصوير محاضر الجلسات وتزويدهم أيضاً بصور من الأحكام ((١).

المعدات الحاسوبية والتطبيقات الذكية:

والمعدات الحاسوبية المطلوب والتطبيقات الذكية كمتطلب فني ضروري للتقاضي الذكي الإلكتروني أو عن بعد في الوقت الراهن حيث تساعد تلك التطبيقات على تقديم الخدمات بكفاءة عالية وشفافية تلبي احتياجات وتوقعات المتقاضين، ومما يميز التطبيقات الذكية أنها تفاعلية وتتم فيها كل الإجراءات عبر الأجهزة الذكية، وهي عبارة عن مجموعة تطبيقات في تطبيق واحد ويخدم جميع الأطراف من المتعاملين ومكاتب المحاماة ومكاتب تقديم الخدمة وأمناء السر والقضاة، والإدارة العليا للمحاكم، للارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها المحاكم والتي من شأنها تيسير وتسريع إجراءات التقاضي للمتعامل مع طلبات القضايا بأنواعها المختلفة وعبر جميع مراحلها، بدءً من تقديم الطلب وصولاً إلى اتخاذ القرار، من أجل تجربة متكاملة وذكية تستهدف بالدرجة الأولى فئات المتعاملين الخارجيين (أطراف الدعاوى، مكاتب المحاماة، مكاتب الطباعة)، وتتضمن التطبيقات جميع الطلبات الخاصة بطلبات قضايا التنفيذ (الشرعية والمدنية)، وجميع الطلبات الخاصة بالطلبات الحقوقية (عقاري وتجاري ومدني وعمالي) ، وقضايا الأحوال

(١) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٤٠٣

الشخصية على جميع مستويات المحاكم (الابتدائية والاستئناف والنقض) ، ومجموعة خدمات تتعلق بالميراث، منها الملخص المالي لقضايا التركات وأنصبة الأطراف والتوريدات الواردة على القضية، والديون على القضية، وصرف الأنصبة، وخدمة الأحكام الصادرة حديثاً، وتتميز تلك التطبيقات بالنسبة للمتعامل أن يقوم بجميع الخطوات، ابتداءً من تسجيل الطلب وانتهاء باتخاذ القرار(١).

أجهزة سداد الرسوم وبطاقات الدفع الإلكتروني:

من المتطلبات الفنية الضرورية توفير أجهزة والآلات لسداد الرسوم والمصاريف المتعلقة بالقضية، وتضمين مواقع المحكمة نوافذ لسداد الرسوم القضائية بموجب شروط معينة يمكن مناقشتها مع البنوك المتعاملة وباتفاقيات مع المصارف المركزية، ويتم الاتفاق علي تزويد الجهات القضائية بماكينات يدوية وكيفية شروط تحصيل الفواتير وقيدها والورق الخاص به، وكيفية التعامل مع البطاقات الدفع الإلكترونية وتحديد أنواعها ومواصفاتها(٢)، ويتم السداد الإلكتروني للمعاملات الإلكترونية عن طريق وسائل مختلفة منها عن طريق بطاقات الائتمان المصرفية أو بواسطة النقود الرقمية Digital Cash أو عن طريق المحفظة الإلكترونية Software Wallet أو التحويل الإلكتروني للأموال Electronic Funds Transfer(3).

(١) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٦٤.

(٢) أيمن عبدالحفيظ، حماية بطاقات الدفع الإلكتروني، مطابع الشرطة، ٢٠٠٧ ، ص ١١

(٣) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٨٣

أجهزة الأرشفة وحفظ البيانات وتوثيق القضية:

الهدف الرئيسي من فكرة التقاضي الإلكتروني الذكي هو تبسيط إجراءات التقاضي، والتي تتم من خال الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بالتجميع والمعالجة القانونية للمعلومات وأيضاً تخزينها واسترجاعها، وتقوم الأجهزة الإلكترونية بتوثيق حياة القضية منذ بدايتها حتى نهايتها، ويتم ذلك أولاً بأن يقوم الجهاز بتجميع ومعالجة المعلومات القانونية وتخزينها واسترجاعها سواد كانت) نصوص تشريعية – أحكام قضائية –مبادئ عامة– موجز عن الآراء الفقهية(والتي يمكن من خلال إدخال معطيات ومعلومات معينة ومعرفة بعض الإرشادات القانونية للقضاة وأعوانهم، وثانياً بتوثيق القضية وتخزين وحفظ كل شيء يخص ملف القضية المطروحة على القضاء، أي توثيق حياة القضية منذ بدايتها حتى نهايتها، بمعنى متابعة الملف وحفظ محتوى الأوراق (إعلانات وإخطارات ومحاضر الجلسات) والمذكرات والمستندات المتعلقة بها حتى يستفيد منها كل من القضاة وأعوانهم وكذلك الآمر بالنسبة للمتقاضين، كما يفيد ذوي الشأن في التعامل عن بعد مع ملف القضية[1].

٢- **المتطلبات الفنية للمحامين:** تهدف المحاكم ودوائر القضاء كما أشرنا سابقاً إلى أنه وفي إطار سعيها إلى تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ذكية ميسرة الوصول للجميع عن طريق التقاضي عن بعد وهو ما بات يسمى " الاتصال المرئي عن بعد " وهو يعرف على أنه: استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر في المحاكمة عن بعد[2].

(١) محمد صابر الدميري، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٥

(٢) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٦٥

المطلب الثالث

خصائص التقاضي الالكتروني

ان العمل القضائي ذو هدف اجتماعي وإنساني، إذ يتولى القاضي إقامة العدل بين الخصوم في الدعوى بتقرير حكم القانون فيما يرفع إليه من منازعات[1]، ولما كانت تلك التقنيات تسهم بشكل كبير كما أشرنا في تسهيل التقاضي وكنتيجة لذلك نتج عنه بعض الخصائص المميزة والمختلفة للتقاضي الإلكتروني:

١- اختفاء النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني: وهو من أهم الخصائص والمميزات والفكرة الرئيسة من استخدام فكرة التقاضي الإلكتروني، وهو عدم استعمل الوثائق الورقية في الإجراءات والمراسلات كافة بين أطراف التقاضي حيث تتم إلكترونياً دون استخدام أي أوراق، وهو ما يثير موضوع أدلة الإثبات الإلكترونية وأثرها كعائق نمو التقاضي عن بعد[2].

٢- سهولة استخدام المستندات والوثائق في النظام الإلكتروني: وهو ما يسهم في تخفيض تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم بما يترتب عليه من رفع الكفاءة وقلة فقد ملفات القضايا أو تغير مكان حفظها وارتفاع مستوى أمن سجلات المحاكمة نتيجة ان الوثائق المستندات الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل

(١) د. داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥- ص ٥٨

(٢) خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٣٦.

في اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها، بجانب سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها[١].

٣- ارسال المستندات والوثائق إلكترونياً: حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الشبكة وتحميلها من قبل الأطراف دون الحاجة إلى الوصول إلى مبنى المحكمة واستلام نسخه من تلك الأوراق.

٤- عدم الحضور الجسدي للمتقاضين: أصبح بالإمكان الاتصال مباشرة بالصوت والصورة دون الانتقال الجسدي بين أطراف متباعدين مكانياً وفي لحظة زمنية واحدة عن طريق هذه التقنية وعن طريق تقنية Video Conference مما أصبح من المتاح في عملية التقاضي الإلكتروني إمكانية الاتصال عبر الوسيط الإلكتروني وعدم الحضور الجسدي للأطراف في إجراءات التقاضي من جهة، وتحقيق مبدأ علانية الجلسات وإطلاع الجمهور على مجرياتها من جهة أخرى[٢].

٥- السرعة في إجراءات التقاضي: تساهم عملية التقاضي الذكي بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة، ودون الحاجة إلى اللجوء والذهاب إلى المحكمة[٣].

---

(١) نصيف الكرعاوي، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧ ص ٢٧.

(٢) د. داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥- ص ٦٨

(٣) عبدالله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١ ص ٢٦٢.

المطلب الرابع

إجراءات رفع الدعوى بالطرق التقليدية والالكترونية

الفرع الاول: اجراءات رفع الدعوى بالطرق العادية:

في مجلس الدولة:

حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة، فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية، أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به.

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة.

يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يوجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه.

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة بالمستندات

وتعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الإعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول

ويعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا للطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلا مختارا غيره.

وعلى الجهة الإدارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها.

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات فى المهلة التي يحددها له المفوض إذا رأى وجها لذلك فإذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع مستندات في مدة مماثلة.

ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر إلى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد أو يسري الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان.

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد فى الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة.

ويعد مفوض الدولة تقريراً بالرأي القانوني في موضوع الدعوى، ويرسل الملف برمته للمحكمة للفصل فيه.

في القضاء العادي:

اجراءات رفع الدعوى:

١- الخطوة الأولى تقدم صحيفة الدعوى بعد تحريرها من محام مقيد أمام المحكمة المختصة بنظرها (بعد توقيعه على أصلها وإلا كانت باطلة) الى قلم الكتاب ويجب أن تشتمل الصحيفة على ما يلي:ــ إسم المدعي ومحل إقامته ـــ بعض المحاكم تشترط كتابة الرقم القومي في صحيفة الدعوى مثل القاهرة الجديدة ـــ وموطنه المختار وإسم المدعى عليه وعنوانه بدقة وشرح واف لوقائع الدعوى وسندها ، ويجب أن يتم تصويرها بعدد كاف من الصور الضوئية توزع كالتالي: صورتين(للجدول) + صورتين لكل واحد من المدعى عليهم (يتم ايداعهم قلم المحضرين) وعلى رافع الدعوى أن يرفق بصورة الصحيفة الخاصة قلم الكتاب حافظة بالمستندات المؤيدة لدعواه مع مذكرة شارحة.

٢- تقدم صحيفة الدعوى بعد ذلك الى رئيس القلم المختص بالمحكمة أو للكاتب لتقدير الرسم المستحق عليها (أما صحيفة الإستئناف فتقدم لأمين سر محكمة أول درجة لتحرير معلومات تلخيص ما تم فيها بالدرجة الأولى حتى منطوق الحكم ثم تعتمد وتختم بمعرفة رئيس قلم أول درجة ثم تقدم الى رئيس قلم كتاب محكمة ثاني درجة لتقدير الرسم المستحق عليها).

٣- يتم التوجه الى موظف التحصيل المختص لسداد الرسم بخزينة المحكمة حيث تختم بخاتم يفيد تمام السداد والذي يستخرج بقيمته إيصالان للسداد.

٤- تسلم الأوراق للموظف المختص بالجدول لتحديد الدائرة ولقيدها برقم ويثبت بالأصل والصور وإيداع صورتين للعريضة مع ما عسى أن يقدم من حوافظ المستندات أو مذكرات شارحة

٥- يقوم الموظف بتحديد جلسة لنظر الدعوى ثم تدون على الصحيفة وعلى جميع الصور لاعتمادها وختمها بخاتم شعار الجمهورية.

٦- يأتي دور قلم المحضرين للإعلان بالمحكمة الجزئية التي يقع موطن المعلن اليه في دائرتها ويتم تسليمه أصل الصحيفة وصورتين لكل شخص من المعلن إليهم مقابل رقم يفيد الإيداع وتاريخه ويتم الإعلان ، بهذه الخطوات تكون الصحيفة جاهزة للتقديم أول جلسة.

الفرع الثاني

اجراءات رفع الدعوى بالطريقة الالكترونية:

أعلنت وزارة العدل مؤخراً أنه يمكن للأشخاص اقامة دعوى مدنية الكترونياً عبر المنصة الرقمية ولبيان كيفية ذلك:

أولاً: المعلومات المطلوبة لإقامة الدعاوى المدنية إلكترونيا

- التوكيلات.
- سند الدعوى.
- بيانات الرقم القومي للأطراف.

ثانياً: شروط وأحكام إقامة الدعاوى المدنية إلكترونيا

- يلتزم المستخدم باعتبار أن تاريخ تقديم الخدمة، أو بداية الإجراءات، على المنصة الرقمية لا يترتب عليه أي أثر قانوني، ويبدأ احتساب الأثر القانوني بورود إشعار يفيد القيد.

- يلتزم المستخدم بمراعاة كل المواعيد الإجرائية المنصوص عليها، بأي قانون من القوانين المعمول بها، في جمهورية مصر العربية، على أن يراعي المستخدم، أن المدة التي يتطلبها البت في الخدمة المقدمة عبر المنصة الرقمية، هي ٣ أيام دون أدنى مسؤولية تقع على مقدم الخدمة، حال فوات تلك المواعيد.

- يلتزم المستخدم بتحري الدقة في كل البيانات والمعلومات، التي يتولى إثباتها وإضافتها إلى المنصة الرقمية، ويكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن صحتها ومطابقتها للواقع

- يلتزم المستخدم باستكمال إجراءات الدورة المستندية المكملة للإجراءات القانونية كدليل على جديته في السير في إجراءات التقاضي، وفي حالة تكرارا الامتناع عن استكمال إجراءات طلبه، بما يثقل كاهل المنصة، بتصرفات لا طائل منها، يجوز لإدارة المنصة حظر المستخدم مؤقتاً عن الاستفادة من الخدمة.

ثالثاً: خطوات إقامة الدعاوى المدنية إلكترونيا

الخطوة الأولى:

في البداية لابد من فتح الموقع الرسمي مصر الرقمية، والبحث بداخله عن إقامة دعوة مدنية.

الخطوة الثانية:

لابد من الضغط على زر الخدمة، واختر درجة المحكمة واسم المحكمة ونوع الجدول واسم الدعوة من القوائم المتاحة.

الخطوة الثالثة:

لابد من الاطلاع على الشروط والأحكام بالضغط على رابط الشروط والأحكام للموافقة عليها، وفي حال الموافقة يمكنك الضغط على المربع بجانبها لاستكمال عملية اقامة الدعوى الجنائية.

الخطوة الرابعة:

يمكنك الضغط على التالي، ثم قم بإدخال معلومات المدعيين في الخانات الموجودة أمامك، وبعد ذلك إضافة المعلومات التالية للتأكد من صحة البيانات المدخلة واضغط على التالي، ثم قم بإقامة معلومات المدعى عليهم وأكمل البيانات المطلوبة، واضغط على التالي لاستكمال الإجراءات.

الخطوة الخامسة:

إدخال بيانات التوكيل اللازمة ثم التالي ليتم عرض كل البيانات السابق إدخالها، للتأكد منها ثم التالي، وادخل بيانات الدعوى المراد إقامتها، ثم قم بتحميل صحيفة الدعوى، وأخيرًا ارفع أصل الصحيفة الموقعة، وارفع المرفقات.

الخطوة السادسة:

تتعلق هذه الخطوة بالمصاريف المطلوبة للتقاضي، حيث يوفر الموقع طريقتين للسداد، وهما شركات التحصيل أو البطاقة، وفي النهاية ستظهر رسالة «تم إرسال طلبك بنجاح»، ويمكن تتبع طلبك من خلال الضغط على تتبع الطلب من الموقع.

رابعاً : مميزات إقامة الدعاوى المدنية إلكترونيا

ويمكن من خلال إقامة الدعاوى المدنية الإلكترونية عن بعد سداد الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بمواعيدها، دون التوجه للمحكمة، وتعمل هذه الخدمة من خلال بوابة مصر الرقمية، ولكن تظل عملية التقاضي تتم بحضور الأطراف أمام القاضي في هذه المرحلة.

يذكر إن خدمة إقامة الدعاوى المدنية إلكترونيا تم إطلاقها تجريبيًا، بمحكمة القاهرة الجديدة الابتدائية، وذلك في ضوء التعاون البناء بين وزارتي العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ودعت وزارة العدل في بيانها المحامين لاستخدام هذه الخدمة، تيسيرًا عليهم في اقتضاء حقوق المواطنين، والإسراع في تحقيق العدالة .

الفرع الثالث:

تطبيقات التقاضي الالكتروني

أولاً: المحكمة الاقتصادية

وتبدأ تلك الخطة من إجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بُعد أمام المحاكم الاقتصادية من خلال موقعها الإلكتروني www.elec.eecourts.gov.eg : تتمثل تلك الإجراءات في ٩ خطوات، جاءت كالآتي :

١- القيد في السجل الإلكتروني .
٢- قيد المحامي رافع الدعوى - في السجل خطوة أولية ولازمة.
٣- ملء بيانات صحيفة الدعوى ووقائعها، عبر الموقع الإلكتروني.
٤- يوقع المحامي رافع الدعوى على صحيفتها ويسدد الرسوم إلكترونيًا.

٥- يحدد الموقع الدائرة المختصة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى.

٦- يعلن المدعي عليه إلكترونيًا بإقامة الدعوى.

٧- تنظر الدائرة المختصة النزاع، بخاصية الفيديو كونفرانس.

٨- يخطر الخصوم إلكترونيًا بالقرارات الصادرة من المحكمة.

٩- يكون تدخل الخصوم وإدخالهم بالدعوى من خلال الموقع الإلكتروني.

المبحث الثاني

مفهوم الفساد الاداري

تعريف كلمة الفساد لغة:

يعني الفساد في اللغة الخراب وخراب الشيء وتدميره هي ممارسات غير مشروعة أو أخلاقية

تكون خروجا عن القوانين والأنظمة والتعميمات التي تحكم الحياة أو المجتمع ، ومن ثم تؤدي تلك الإعمال إلى الإساءة للمصلحة العامة وبالتالي ضد الإصلاح في المجتمع[١].

تعريف الفساد من اصطلاحاً :

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد. فلقد تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما، ولم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف له، لذلك ليس هناك اجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، ويحظى بموافقة كافة الباحثين في الفساد[٢].

(١) محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، ١٩٨٢ ، الكويت – ص ٦٦

(٢) داود خيرالله، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص ٤١٤.

ويتحدد التعريف القانوني للفساد من خلال الأخذ بنظر الاعتبار حالات الفساد حصراً والتي يمكن التقاضي عليها في المحاكم ، فليس كل ما هو قانونيا يكون بالضرورة أخلاقيا والتصرف أو عدم التصرف والذي يجب إن يضاف إلى تعريف الفساد في هذه الحالة يبعد عن التعريف القانوني ويمكن في بعض الأفعال التي تنضوي تحت عنوان المحاباة وتعتبر فسادا ولكن لا تعتبر غير قانونية في الأدبيات الحديثة [1].

الفساد: هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة

كما يمكن للفساد ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

ويتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعيه أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريق التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي. وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن معايير الأخلاقية في التعامل.

(١) أ.د. سعود جايد مشكور، م.د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص٥

ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية اخرى. ومن صور الفساد الشائعة في الوظائف العامة الرشوة والاختلاس من المال العام والاحتيال والنصب، والتزييف والتزوير في التقارير الرسمية[١].

ولقد عرفته منظمة الشفافية العالمية بأنه (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي (IMF) (كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد)[٢].

عرفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة".

بيد أن هذا التعريف لم يكن شاملا أو جامعا، لذا عادت المنظمة في وقت متأخر، وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين، مثل سوزان روز أكرمان Suzan rose-Ackerman " لتعرف الفساد بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم [٣].

(١) مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم مكتب السياسات الانمائية- المصدر السابق - ص ٣٥

(٢) ورد التعريف لدى د. محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ – ص ١٧

(٣) يراجع في ذلك د. محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ – ص ١٨.

المطلب الأول

انواع الفساد الإداري

أنواع الفساد من ناحية الانتشارر:

١- فساد دولي

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

٢-فساد محلي

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

المطلب الثاني

اسباب ودوافع الفساد الإداري

نتيجة إلى حجم الأخطار والأضرار التي يمكن أن تمحق بالدولة والمجتمع من جراء شيوع الفساد وانتشاره بين أفراد المجتمع فانه يجب التأمل والتفكير كثيراً في

اساليب التخلص والنجاة من هذا الداء الخطير، ولوضع العلاج لا بد من التقصي عن أسباب سريان الفساد في مجتمع ما، وهذه الأسباب تتجلى في أسباب سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية يمكن عرضها كما يلي[1]:

أولاً: الأسباب السياسية:

لا شك أن الفساد يمثل داء منتشر في أغلب الأنظمة السياسية، فيو لا يقتصر على الدول النامية فحسب، وانما يمارس في المجتمعات المتقدمة وان كان بنسب أقل فالفساد يكون بنسبة أعلى في الأنظمة السياسية التي لا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية المساءلة. ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للرقابة والمساءلة والنقد، في ظل عدم وجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق واظهار مواطن الفساد.

كما يساعد على انتشار الفساد ضعف السلطة القضائية بحيث تبدو فاقدة لاستقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى أن القانون لا يطبق على الجميع وأن هنالك أشخاص فوق القانون تبعاً لمناصبهم السياسية والإدارية[2].

ثانياً: الأسباب الإدارية

تلعب الإدارة دوراً كبيراً في مكافحة الفساد، لا بل تعد مسؤولة مسؤولية تامة عن مكافحته، ولعل

(١) داود خير الله " الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطيا" مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ – ٢٠٠٤ – ص ٦٧

(٢) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ٩.

أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تفشي الفساد ما يلي[١]:

١- تخلف الإجراءات الإدارية والروتين والبيروقراطية

٢- غموض الأنظمة وتناقض التشريعات وكثرة التفسيرات.

٣- ضعف دور الرقابة وعدم فعاليتها وافتقارها إلى الكوادر المؤهلة والمدربة.

٤- عدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، والوصول إلى المناصب عن طريق أساليب غير مشروعة، فالذي يدفع الرشوة من أجل الوصول إلى موقع معين فانو عندما يصل إلى هذا الموقع سوف يبدأ بالتفكير في استرجاع ما دفعه، وبعد ذلك يدفعه حب المال والجشع إلى طلب المزيد، الأمر الذي يصبح جزء من حياته في العمل والتفكير. وهذه الفلسفة هي التي تعزز وتدعم الفساد وتؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع . فقد أظهرت دراسة قام بها باحثون وخبراء نشرتها مؤخراً مصادر رسمية أظهرت بأن (٨٠ %) من أسباب انتشار الفساد هي تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة[٢].

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية

لعل العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد، وهذا الأمر يعود إلى

(١) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ٩

(٢) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ١٠

الأسباب الاقتصادية الآتية:

١-انخفاض مستوى المعيشة وتدني الأجور مقابل الارتفاع المستمر في الأسعار

ان الموظف الذي يرتشي يكون عادة ضحية للحاجة الماسة للنقود، فهو مدفوع في أغلب الأحيان إلى ارتكاب الجريمة رغبة منه في الحصول على احتياجاته التي لا يقدر على شرائها بسبب تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، نظراً لضعف القوة الشرائية لمرتب الموظف الذي لم يعد يكفي لسد هذه الحاجات.

٢- سوء توزيع الدخل القومي(١):

ان سوء توزيع الدخل القومي يجعل الأموال تتمركز لدى قلة من الأشخاص، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة حد التمييز الطبقي، حيث تصبح الطبقة الغنية أكثر غنى والطبقة الفقيرة أكثر فقراً لذلك سوف يتولد لدى الموظف شعور الحقد والحسد والبغيضة، ويعبر عن هذا الشعور من خلال أخذ الرشاوي من أصحاب رؤوس الأموال.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية(٢):

يعد الفساد سلوك اجتماعي غير سوي قد يلجأ إليه الفرد أو الجماعة كوسيلة لتحقيق غايات لايستطيع الوصول إليها بالوسائل المشروعة أو بالطرق التنافسية المتعارف عليها، وأن أبرز الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الفساد:

---

(١) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ١٠

(٢) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ١١

١- ضعف الوعي الاجتماعي.

٢- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للأفراد.

٣- ضعف إحساس المجتمع بمدى خطورة الفساد على نظمه.

٤- ضعف الوازع الديني والأخلاقي.

المطلب الثالث

أثار الفساد الإداري

إن الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في عدد من مناحيها، يمكن إدراجها على النحو التالي:

أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.[١]

(١) د. محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ – ص ١٩

أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

أثر الفساد على مستوى الفقر وتوزيع الدخل: يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات(١).

لذا فإن آثار الفساد تختلف وفقًا لدرجته وطبيعته، فالفساد يصرف انتباه أولئك المقترفين له بعيدًا عن الأهداف الحقيقية للمنظمة، وكلما أصبحت معايير الجهاز الإداري مرادفة للفساد أضحت الإدارة أكثر إخفاقًا في تلبية حاجات الجمهور، وكلما تأصل الفساد في إحدى المؤسسات البيروقراطية امتدت آثاره بتواصل وتنام إلى المؤسسات الأخرى.

(١) د. محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ – ص ٢٠

ويمكن إجمال أهم آثار الفساد الإداري فيما يلي[1]:

١- إن الفساد الإداري يضرب مصداقية الدولة والجهاز الإداري، بل قد يخلخل الثقة في النظام السياسي ككل.

٢- يتسبب الفساد في أن تبرز ظاهرة الاستخدام غير الأمثل للموارد وضياع الأموال العامة عن طريق الاستغلال ومحاولة السيطرة على المال العام بالإضافة إلى انتشار السرقة والابتزاز والرشوة وتوظيف موارد الدولة لتحقيق أهداف خاصة.

٣- يؤدي الفساد إلى الانحراف بالأهداف والسياسات التنموية ويعيد توجيه الموارد الحكومية إلى مجالات وفئات غير مستهدفة.

٤- من المتوقع طبقًا للنظرية الاقتصادية، أن يضعف الفساد من النمو الاقتصادي إذ يخفض حوافز الاستثمار، وفي الحالات التي تطلب فيها الرشاوى من أصحاب المشروعات قبل بدء مشروعاتهم، أو يطلب بعد ذلك الموظفون المرتشون نصيبًا من عائد الاستثمارات، يعمل الفساد باعتباره ضريبة، وإن كانت ضريبة ذات طبيعة ضارة بشكل خاص.

٥- يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العائدات الحكومية، وزيادة المدفوعات لأثمان المواد واللوازم، كما أن الفساد يزيد من الصعوبات الإدارية، حيث يخلق مستوى آخر للسلطة موازيًا للمستوى الرسمي لها مما ينعكس بالتالي على ضعف السلطة الرسمية.

---

(١) د. محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ – ص ٣٠

٦- يؤثر الفساد على قرارات المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثلا إيقاف أو إلغاء القروض والمنح للدول الأكثر فسادًا، والتي لم تقم باتخاذ إجراءات جدية لمكافحة وحصار الفساد الإدارية المنتشر فيها.

المطلب الرابع

سبل مكافحة الفساد الإداري

لا يكفي تشخيص الداء فحسب، وانما لابد من إيجاد الدواء المناسب والعلاج الشافي، فتحديد أسباب الفساد يدعو إلى البحث عن السبل الكفيلة للقضاء أو التخفيف من هذه الظاهرة المرضية في المجتمع واستئصالها.

وباعتبار أن آثار الفساد لا تقتصر على جانب معين من جوانب الحياة، بل تمتد لتشمل كافة الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية . لذلك يجب أن تتضافر الجهود في كافة هذه الجوانب لاستئصال الفساد وذلك من خلال ما يلي[١]:

١- ضرورة صدور قرار حقيقي من السلطة السياسية لمكافحة جريمة الفساد الاداري والمالي وذلك من خلال إيجاد هيئة مستقلة لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

٢- ضرورة تحقيق الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والعاملين

(١) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ١٣

٣- حرية الصحافة والتعبير والرأي وذلك لممارسة دورهم الرقابي لكشف مواطن الفساد من خلال أجهزة إعلام حرة

٤- ضرورة تحقيق مبدأ استقلالية القضاء والعمل على توفير البيئة المناسبة للقضاة بما يضمن استقلالهم وحيادهم.

٥- تحسين الوضع الاقتصادي للموظفين.

٦- التوزيع العادل لمدخل القومي والثروات.

٧- تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية.

٨- تربية أفراد المجتمع تربية أخلاقية ودينية.

٩- تحسين مستوى الوعي العام.

١٠- التشديد في عقوبة الفساد الاداري والمالي.

ولعل بعد ابداء سبل مكافحة الفساد الإداري، فقد بات ضرورياً في سبيل مكافحة الفساد، إلى وجود الحكومة الالكترونية والتي من خلال وجودها ستكون اداة بالغة ومؤثرة في مكافحة أو على الاقل تقليل الفساد الإداري، فالحكومة الإلكترونية هي "حكومة تدار الكترونيا بحيث تستخدم التقنيات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في ظل الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم العمل بالمنظمات الحكومية مع إحداث تغييرات جذرية في النظم والممارسات الإدارية المطبقة في هذه المنظمات بما يتفق مع الدور الجديد للدولة للوفاء بمتطلبات عصر المعرفة مما يعود على المواطن بالرفاهية وجودة الحياة.[١].

(١) أ.د. سعود جايد مشكور، م .د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة)المؤسسات الحكومية العراقية نموذج(- دون ناشر – ص ١٤

المبحث الثالث

اثر الكترونية التقاضي في الحد من الفساد الإداري

يثور التساؤل هنا هل يستطيع مرفق العدالة أن ينتقل من التعامل الورقي والإجراءات التقليدية إلي التعامل الافتراضي والطرق الإلكترونية؟ خصوصاً أن ذلك يتفق مع القاعدة التي تحكم المرافق العامة والتي منها مرفق القضاء ومدى القابلية للتبديل أو التعديل في أي وقت ، وسنحاول في هذا المبحث التعرض للإجابة علي هذا التساؤل من خلال توضيح الشفافية الإدارية، واثر استخدام التكنولوجيا الحديثة في مرفق العدالة التقاضي الالكتروني في الحد من الفساد الإداري، في مختلف مراحل تدول الدعاوى للحد منه.

المطلب الأول

الشفافية الإدارية

الشفافية كلمة سحرية إذا ما أرتبط القول بالفعل، وهناك العديد من التعريفات والتوضيحات حول المقصود بالشفافية فهي في اللغة تعني الشيء الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه فمعنى شف أي رق حتى يرى ما خلفه أي تعنى الوضوح وهي عكس التعتيم والسرية ولعل استخدام هذه الكلمة اصطلاحا لا يختلف كثيراً عن معناها اللغوي.

فالشفافية هي الصدق في حياتنا والصدق يعني قيمة وليس شعاراً وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرس في حياتنا على صعيد المنزل والعمل والمجتمع والوطن.

المتطلبات الأساسية للشفافية الإدارية:

١- الالتزام بالإنفتاح والشفافية والأمانة فيما يتعلق بالمنظمة ورسالتها وسياستها ونشاطاتها على المستويات الإدارية كافة بشكل يسمح بمساءلة جادة للمنظمة وللعاملين بها فيما يتعلق بمعاملاتها كافة ومع الأطراف ذات العلاقة.

٢- الإلتزام بسياسة واضحة للنشر تتضمن حفظ وثائق كل ما يتعلق ببناء المؤسسة وعملها من خلال إصدار قرارات مجلس إدارة أو لوائح وإجراءات مصادق عليها واضحة فيما يتعلق بنشر المعلومات الشفوية والكتابية أو المخزنة إلكترونيًا.

٣- العمل ضمن إجراءات واضحة ومُعلنة، على تبنى مواقف ذات علاقة بسياسات المنظمة المالية والتنموية، ومواقفها من السياسات العامة، ضمن سياسات أخلاقية صريحة توجه الخيارات الاستراتيجية.

٤- التعهد بتوفير المعلومات الصحيحة للجمهور العام بأعلى مستوى من الدقة وذلك بتخصيص دائرة واحدة، أو شخص واحد على الأقل، للقيام بهذه المهمة لتوفير قناة اتصال المؤسسة بالجمهور، واتخاذ الإجراءات التى تضمن حفظ السجلات والمعلومات التى تتعلق بعمل المؤسسة بما يضمن دقة المعلومات والأمانة وسهولة عملية عرض المعلومات وتحليلها وتقديمها لطالبيها وفق اجراءات واضحة ومنظمة.

٥- تبنى إجراءات مكتوبة ومعلنة تحمى الموارد البشرية فى المؤسسة من الممارسات غير المهنية، بما فيها أسس التوظيف، والتقييم والتدريب والترقيات وسلم الرواتب، وآلية اختيار المستفيدين وشبكة علاقاتها.

الشفافية الإدارية وانعكاسها على نظم المعلومات:

تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق نوع من الديمقراطية والشفافية الكاملة[١] والوضوح الإداري في تقديم المعلومات والبيانات والطلبات والمستندات، وبيان كافة الأوراق المطلوبة وأيضًا القرارات والإجراءات المتخذة، والممكن اتخاذها بخصوص الخدمة المقدمة[٢].

فإذا كان المتعاملون مع الإدارة يقومون بإعطائها معلومات وبيانات خاصة بهم، فإن الإدارة الجيدة هي التي تورد إليهم معلومات فيما يخص ظروفها الداخلية والخارجية والوظيفية ليكون ذلك بمثابة معطيات يبنى عليها حكمهم على الإدارة[٣].

وتعمل الشفافية الإدارية فى مجال المعلومات على تجاوز المفاهيم القديمة التى تنطلق من قاعدة أن كل معلومة سرية ما لم يشر إليها بغير ذلك، وأن الملفات والوثائق الإدارية تُعد مملوكة للإدارة ملكية خاصة، ومن ثم لا يجوز لأحد أن يطلع عليها، إمعانًا فى الالتزام بعدم إنشاء المعلومات السرية التى يحصل عليها الموظف بمناسبة وظيفته، وقد أطلق على هذا الالتزام بالفرنسية Professionnelle la discretion أي الالتزام بالكتمان الذى يمنع الموظفين من نشر بيانات عن أعمالهم دون تصريح بذلك فثورة المعلومات

(١) د/ حسام الدين الأهوانى: حماية خصوصية المعلومات فى مواجهة الحاسب الآلى مع دراسة خاصة لقانون الأحوال المدنية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا المحاسبات المنعقد بالقاهرة ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩٥ ونشرته المكتبة الأكاديمية مع أبحاث المؤتمر بعنوان: "نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية، القاهرة ١٩٩٧.

(٢) د/ السيد أحمد محمد مرجان: دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية – دراسة مقارنة"، المرجع السابق، ص ٩١.

(٣) د/ عصام عبدالفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٠٥.

والاتصالات أدت إلى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة وأن مواكبة هذه الثورة تستدعى العمل من خلال إدارة من زجاج administration de verre تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور إلى علاقة شفافية ونقاء بدلاً من السرية والعتامة le opacité، أى أن الشفافية تُعد مبدأ أساسيًا فى إتمام كل المعاملات الحكومية وهى من المزايا المهمة التى يوفرها نظام الحكومة الإلكترونية(١). فإن علاقة الإدارة الحكومية بالجمهور تتحول فى ظل الشفافية إلى علاقة تشاور وتناغم ترس دعائم الديمقراطية الإدارية التى تتيح للجمهور مشاركته للإدارة فيما تقوم به من أعمال وحقه فى فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الإطلاع على وثائقها وحقه فى فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الإطلاع على وثائقها وأسباب قراراتها التى يسوغها انفتاح الإدارة على الجمهور(٢).

وأخيرًا فإن نظام الحكومة الالكترونية يحقق الشفافية الكاملة لجهة الإدارة وذلك من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية لكافة المؤسسات وكذلك المواطنين فى الأوقات التى تسمح بفرص متساوية فى التعاملات الحكومية(٣).

(١) د/ داود عبدالرازق الباز: الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٢٢١.

(٢) د/ محمد عبد الواحد الجميلى: من السرية إلى الشفافية الإدارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١١.

(٣) د/ خالد ممدوح إبراهيم: المرجع السابق، ص ٣٩.

المطلب الثاني

اثر استخدام التقاضي الالكتروني في مرفق العدالة من الحد من الفساد الإداري.

إن الفساد الإداري في مجال التقاضي يتخذ عدة اشكال يمكن أن نستخلصها من عدم احترام الاجراءات المعمول بها في اقامة الدعاوى، أو إعلان صحيفتها، وتحديد الجلسات، والحفاظ على الملفات للدعاوى، والبطء في تسليم المتقاضين كافة الاوراق التي يحتاجونها في دعواهم مثل التصاريح باستخراج مستندات معينة، وصور الأحكام، وصيغ التنفيذ لها، وكذلك الشهادات بعدم حصول طعن أو استئناف.

وكان لهذا الامر الاثر الكبير في انتشار مثل هذا النوع من الفساد الإداري، ولعل في استخدام التقاضي الالكتروني الاثر البالغ في تقليل ذلك النوع من الفساد متمثلاً في وضع قيود واجراءات الكترونية تتيح للمتقاضي اقامة دعواه، وتقديم مستنداته، واستلام الاحكام، والصيغ التنفيذية بصورة الكترونية، وبالتالي يساعد الفصل المباشر بين الموظفين المسؤولين عن ذلك، والمتقاضين إلى الحد من هذا الفساد في هذا النوع منه.

فنظام التقاضي الإلكتروني الذي يمكن من خلاله تسجيل الدعوى وتقديم المستندات وحضور الجلسات والترافع والاستماع للشهود والنطق بالحكم وتنفيذه إلكترونيا، دون الانتقال لمبنى المحكمة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الإلكترونية، كل ذلك سيساعد على الحد من البيروقراطية الوظيفية والتباطؤ في القيام بالأعمال المنوط بالموظف القيام بها، وسيؤدي إلى إلغاء الدورة المستندية التقليدية بما فيها من سلبيات تفوق الحد.

ومن هذا المنطلق كان من الضروري سن قانون متكامل للإدارة الالكترونية عامة، والقضاء خاصة، وتخصيص أحكام فيه لكيفيات مكافحة الفساد والوقاية منه عبر الأنظمة الرقمية الحكومية، وربط أنظمة المعلومات في الإدارات العمومية مع أنظمة القضاء والأجهزة الرقابية ووزارة المالية والوزارات المعنية، وذلك حتى يساعد ذلك في تنفيذ الرؤية الوطنية الشاملة للتحول الرقمي، نحو تحقيق التنمية المستدامة.

عاشراً : نتائج الدراسة:

- ضرورة تطوير البيئة العدلية من خلال توفير كافة التقنيات الحديثة، ورقمنه كافة الأقسام الإدارية والتنفيذية بما يضمن تطبيق التقاضي الالكتروني.
- العمل على تطوير الأنظمة الإجرائية بما يتناسب مع التقاضي الالكتروني، وتحديد نطاق تطبيق التقاضي الالكتروني من حيث طبيعة المنازعات، فمثلا هناك بعض المنازعات التي تعتبر من طبيعة سرية لتعلقها بخصوصية، مثل منازعات الأحوال الشخصية.
- العمل على تطوير أنظمة التعاملات المدنية والتجارية لتتوائم مع طبيعة التقاضي الالكتروني، حتى لا يكون هناك تعارض في الدفوع والطلبات التي يقدمها الخصوم.
- التوسع في تطبيق التعاملات الالكترونية التي ترتبط بتطبيق التقاضي الالكتروني، مثل تطوير أنظمة المحاماة.
- إن استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مرفق القضاء الإداري يتيح للمتقاضين تسجيل الدعوى، وتقديم الأدلة، وحضور الجلسات، وذلك للوصول الى الحكم، وتنفيذه ، بواسطة وسائل الاتصال الإلكترونية، التي تعد جزء من نظام معلوماتي يجعل القضاة على اتصال بالمتقاضين دون الحضور الشخصي لهم.

- أن العمل باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مرفق القضاء الإداري يسمح للخصوم من متابعة الدعاوى الخاصة بهم وما شملها من حضور وتسجيل للطلبات، والاتصال الالكتروني المباشر بموظفي وقضاة المحاكم، دون حضورهم الشخصي، وما تميز به بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومات وتنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك، مما يساعد في الحد من الفساد الإداري.
- أن الوسائل الإلكترونية تمنع صدور حكمين متتالين من ذات المحكمة أو الدائرة القضائية بين ذات الخصوم وفي الموضوع، والذي يمكن أن يحدث في الواقع العملي من خلال رفض التسجيل الإلكتروني لموضوع الدعوى مرتين عن طريق البرنامج الإلكتروني المصمم لذلك الغرض.

حادي عشر : التوصيات

١- تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات قطاعات مرفق القضاء الإداري طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دولياً والقابلة للتطوير، واعتماد نظام المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية لجميع وثائق مرفق القضاء.

٢- توسيع تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية إذ يؤدي ذلك بالضرورة إلى تفعيل نظام التقاضي الإلكتروني الذي يمكن من خلاله تسجيل الدعوى وتقديم المستندات وحضور الجلسات والترافع والاستماع للشهود والنطق بالحكم وتنفيذه إلكترونيا، دون الانتقال لمبنى المحكمة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الإلكترونية، وذلك للقضاء على الفساد الإداري أو الحد منه بحسب الحال.

٣- نناشد المشرع المصري بالعمل على اصدار نظام الكتروني باعتماد التقاضي الالكتروني بحيث يحتوى على الضوابط التقنية والنظامية اللازمة لحماية قواعد

البيانات محدثة وانظمة الذكاء الاصطناعي كونها عناصر رئيسية في نظام التقاضي الالكتروني.

٤ -نوصي وزارة العدل والمجلس الأعلى للهيئات القضائية بالمناشدة بضرورة العمل على تقديم البرامج التدريبية للقضاة ومساعديهم على استخدام أحدث الوسائل الإلكترونية بالعمل القضائي، وانت تكون من ضمن الشروط العامة للتعيين، كما انها شرط لقبول طلبة الدراسات العليا بكليات القانون، لكي يتحقق دور تلك الوسائل المعاونة للقضاء.

قائمة المـــراجع[1]

- ابن منظور جمال الدين محمد مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء (١٥).
- أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.
- أحمد بن سليمان الربيش – الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية عدد خص ديسمبر ٢٠١٢
- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، جامعة القادسية، كلية القانون، العراق، ٢٠١٤.
- أشرف محمد عبده، الأرشيف الإلكتروني الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- السيد أحمد محمد مرجان: دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية فى الإرتقاء بالخدمات الجماهيرية – دراسة مقارنة".
- أمل فوزي أحمد عوض – استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية – فلسفتها آليتها وتطبيقاتها – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية – الطبعة الأولى ٢٠٢٢
- ايمان بنت محمد القثامى – التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي – مجلة علوم الشريعة الدراسات الإسلامية – العدد ٨٤ – مارس

(١) روعي أن يكون ترتيب المراجع ابجدياً مع حفظ كافة الألقاب

٢٠٢١حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠.

- أيمن عبدالحفيظ، حماية بطاقات الدفع الإلكتروني، مطابع الشرطة، ٢٠٠٧.
- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، منشأة المعارف ـ الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- حسام الدين الأهوانى: حماية خصوصية المعلومات فى مواجهة الحاسب الآلى مع دراسة خاصة لقانون الأحوال المدنية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا المحاسبات المنعقد بالقاهرة ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩٥ ونشرته المكتبة الأكاديمية مع أبحاث المؤتمر بعنوان: "نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية، القاهرة ١٩٩٧.
- خالد ممدح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الكفر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- خالد بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ " الفساد الإداري - أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" ، رسالة دكتوراه ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٧م .
- داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، . ٢٠١٥-
- داود خيرالله، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٦ .

- داود عبدالرازق الباز: الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانونى للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف بالأسكندرية.
- ذاكر أحمد إبراهيم – دور التقاضي الالكتروني في الحد من التضخم الاجرائي – مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ العدد ٣٩ عام ٢٠٢١
- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة، ٢٠١٩ م.
- رضا هداج & د/ منال بوروح - امتياز التقاضي بين حتمية النص القانوني ومقتضيات مكافحة الفساد- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، السياسية والاقتصادية - المجلد: ٥٧ ، العدد: ٠٢، السنة: ٢٠٢٠.
- سليمان الجريش ، " الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية" رسالة ماجستير العدالة الجنائية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٣م .
- سعود جايد مشكور، م.د. عل عباس كريم، م. د وعد هادي عبد الحساني – ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة (المؤسسات الحكومية العراقية نموذج) - دون ناشر.
- عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي - التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية – مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٨ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢١

- عبد الله عبد الحي الصاوي – تكنولوجيا القضاء وتطوير اجراءات التقاضي المدني دراسة تحليلية في القانون المصري والإماراتي – مجلة قطاع الشريعة والقانون - العدد الثاني عشر ٢٠٢٠/٢٠٢١
- عبد العزيز بن سعد الغانم – المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٧.
- عصام عبدالفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة العربية، ٢٠٠٨.
- عصام مطر ، الفساد الادارى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، ٢٠١٥م
- عمر لطيف كريم العبيدي – التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة – مجلة جامعة تكريت للحقوق – السنة ١ المجلد ١ العدد ٢ الجزء ١ – آذار ٢٠١٧
- محمد أمين يوسف، الإدارة والحكومة الإلكترونية)دراسة حول الإدارة والحكومة الإلكترونية بإمارتَيْ دبي، ورأس الخيمة(، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ م.
- محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٩
- محمد صابر الدميري، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٤، محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، ١٩٨٢ ، الكويت.
- محمد صادق إسماعيل - الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة- المجموعة العربية للتدريب والنشر – الطبعة الاولى ٢٠١٤ .

- محمد عبد الواحد الجميلى: من السرية إلى الشفافية الإدارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- محمود معابرة ، الفساد الادارى وعلاجه فى الشريعة الاسلامية ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١١م .
- معزوز دليلة. (٢٠٢١). التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة- المحلل القانوني، مجلد ٣، العدد ١،
- نصيف الكرعاوي، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧.
- يوسف سيد عواض المعوقات القانونية لإلكترونية القضاء، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١١ .
- القرار الوزاري لوزير العدل الاماراتي رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية